

تأليف
الدكتور سفر الحوالي
عميد كلية أصول الدين بجامعة محمد بن سعود



مكتبة العلم
١٠ ش الشيخ علي الغاياتي - خلف مسرح الجمهورية - القاهرة
ت : ٣٩٠٩٨٣٩

منهج الأشاعرة في الصفات

تأليف

الدكتور سفر الحوالي

عميد كلية أصول الدين

جامعة محمد بن سعود

مكتبة العلم

١٠ ش الشيخ على الغاياتى - خلف مسرح الجمهورية بالقاهرة

ت : ٣٩٠٩٨٣٩

منهج الأشاعرة فى العقيدة

الحمد لله والصلاة والسلام على من لا نبى بعده . وبعد :

فقد اطلعت على ما نشرته مجلة (المجتمع) فى الأعداد من رقم ٦٢٧ — ٦٣٢ ، والمقابلة السابقة لها وكذلك المقالتان المتضادتان فى العدد ٦٤٦ مما كتبه الشيخان الفوزان والصابونى عن مذهب الأشاعرة .

وإذا كان من حق أى قارئ مسلم أن يهتم بالموضوع وأن يدلى برأيه إن كان لديه جديد ، فكيف بمن هو متخصص فى هذا الموضوع مثلى ؟

فالأشاعرة جزء من موضوع رسالتى للدكتوراه «ظاهرة الإرجاء فى الفكر الإسلامى» إذ هى أكبر فرق المرجئة الغلاة . ولن أستعجل نتائج بحثى ولكن حسبى أن أدّعى دعوى وأطرحها للمناقشة وأقبل بكل سرور من يدلى بوجهة نظره فيها .

فمن واقع إسلامى وتخصصى رأيت أن أقول كلمة عسى الله أن ينفع بها ، — ويعلم الله أننى لو لم أشعر أن قولها واجب ضرورى لما سطرتها — ولكن الموضوع أكبر من أن يسكت عليه أو يجامل فيه .

ولى على كلا الشيخين ملاحظات :

(١) **أما الصابونى** فلا يؤسفنى أن أقول إن ما كتبه عن عقيدة السلف والأشاعرة يفتقر إلى أساسيات بدائية لكل باحث فى العقيدة كما أن أسلوبه بعيد كثيراً عن المنهج العلمى الموثق وعن الأسلوب المتعقل الرصين .

وقد استبشرت بالبيان الأخير خيراً وحسبته بيان رجوع وبراءة فإذا هو بيان اصرار وتوكيد .

ونظراً لكونه ليس إلا جزءاً من تيار بدعي يراد له اكتساح الأمة . ونظراً لتعرضه لقضايا بالغة الخطورة تحتاج إلى بحث مستفيض لا تسعه المقالات الصحفية فسوف أرجىء الكلام عنه إلى حين يتيسر لى بإذن الله إخراج الرد فى الصورة التى أراها .

وليكن معلوما أن هذا الرد الموعود ليس مقصودا به الصابونى ولا غيره من الأشخاص فالمسألة أكبر من ذلك وأخطر ، إنها مسألة مذهب بدعى له وجوده الواقعى الضخم فى الفكر الإسلامى حيث تمتلىء به كثير من كتب التفسير وشروح الحديث وكتب اللغة والبلاغة والأصول فضلا عن كتب العقائد والفكر ، كما أن له جامعاته الكبرى ومعاهده المنتشرة فى أكثر بلاد الإسلام من الفلبين إلى السنغال .

وقد ظهرت فى الآونة الأخيرة محاولات ضخمة متواصلة لترميمه وتحديثه تشرف عليها هيئات رسمية كبرى ويغذيها المستشرقون بما ينبشونه من تراثه ويخرجون من مخطوطاته .

ولهذا وجب على كل قادر أن يبين لأمته الحق وينصح لها مهما لقى فإن مما كان يبايع عليه النبى ﷺ أصحابه النصح لكل مسلم وأن يقولوا الحق لا تأخذهم فيه لومة لائم .

أما فضيلة الشيخ الفوزان فقد أحسن إلى (المجتمع) وقرائها بتلك المقالة القيمة ، فقد عرض فيها — على قصرها — حقائق أصولية مركزة فى أسلوب علمى رصين .

وله العذر كل العذر — إذا لم يستوف الرد على الصابونى وبيان التناقضات التى هى سمة من سمات المنهج الأشعرى نفسه ، لأن الموضوع أكبر من أن تحيط به مقالة صحفية .

ولهذا رأيت من واجبى أن أضيف إلى ما كتبه فضيلته مستدركاً ما لا يجوز تأجيله إلى ظهور الرد المتكامل :ـــ

أولا : فات فضيلته أن يرد على الصابونى فيما عزاه إلى شيخ الإسلام ـــ مكرراً إياه ـــ من قوله «الأشعرية أنصار أصول الدين والعلماء أنصار فروع الدين» .

ولعل الشيخ وثق فى نقل الصابونى مع أن الصابونى ـــ على ما أرجح ـــ أول من يعلم بطلان نسبة هذا الكلام لشيخ الإسلام ابن تيمية ، ولغة العبارة نفسها ليست من أسلوب شيخ الإسلام ، والغريب حقاً أنه أعاد هذا العزو فى بيانه الأخير بالعدد ٦٤٦ مؤكداً إصراره على التمويه والتدليس .

وأنا أطلب من كل قارىء أن يراجع النص فى ج ٤ ص ١٦ من مجموع الفتاوى ليجد بنفسه قبل تلك العبارة نفسها كلمة «قال» فالكلام محكى منقول وقائله هو المذكور فى أول الكلام ـــ آخر سطر من ص ١٥ ـــ حيث يقول شيخ الإسلام :

«وكذلك رأيت فى فتاوى الفقية أبى محمد فتوى طويلة .. قال فيها : «إلى أن يقول :

«قال : وأما لعن العلماء الأئمة الأشعرية فمن لعنهم عزر وعادت اللعنة عليه ... والعلماء أنصار فروع الدين والأشعرية أنصار أصول الدين .

«قال : وأما دخولهم النار ..» الخ

وفى آخر هذه الفتوى نفسها يقول شيخ الإسلام (ص ١٥٨ ـــ ١٥٩ ، وأنظر أيضاً ١٥٦) .

«وأيضاً فيقال لهؤلاء الجهمية الكلامية كصاحب هذا الكلام أبى محمد وأمثاله كيف تدعون طريقة السلف وغاية ما عند السلف أن يكونوا متابعين لرسول الله ﷺ ؟!» .

إلى أن يقول «وأبو محمد وأمثاله قد سلكوا مسلك الملاحدة الذين يقولون إن الرسول لم يبين الحق فى باب التوحيد»[1] . الخ

وبهذا يتضح قطعاً :

(أ) أن العبارة المذكورة ليست من قول شيخ الإسلام بل قائلها أشعرى يمدح مذهبه[2] .

(ب) أن شيخ الإسلام نسب هذا القائل ومذهبه إلى الجهمية الكلابية واتباع طريقة الملاحدة وأنكر عليهم إدعاء طريقة السلف وهذا ينفى ما حاول الصابونى تدليسه فى مقالاته الست تماماً .

وبالمناسبة أذكر بعض ما يحضرنى من الكتب التى ألفها شيخ الإسلام فى الرد على الأشاعرة نصاً غير التى رد عليهم فيها مع غيرهم : —

١ — درء تعارض العقل والنقل وهو كله رد عليهم بالأصالة كما نص فى مقدمته . حيث استفتحه بذكر قانونهم الكلى الآتى فى ص ١٢ .

٢ — بيان تلبيس الجهمية المسمى نقض التأسيس ، رد فيه على إمامهم الثانى «الفخر الرازى» . صاحب تأسيس التقديس أو أساس التقديس .

٣ — التسعينية وهى التى كتبها فى الأشهر الأخيرة من حياته — رحمه الله — جواباً عن محاكمة الأشاعرة له[3] .

---

(١) وأنظر أيضا ص ١٥٦ من الجزء نفسه وهذا الكلام المنقول من ص ١٥٨ لابد أن الصابونى قرأه لأنه استشهد بكلام بعده فى ص ١٦٧ من الفتوى .

(٢) قائلها هو أبو محمد الجوينى والد أبى المعالى (توفى ٤٤٠) وقد رجع فى آخر عمره إلى عقيدة السلف وشهد له بذلك شيخ الإسلام فى مواضع ، وكتب فى توبته «النصيحة» المطبوعة مع المجموعة المنيرية ، وطبعها المكتب الإسلامى معزوة إلى ابن شيخ الحزامين وهو خطأ . ومناسبة فتواه هذه هى صدور مراسيم سلطانية بلعن أصحاب البدع — ومنهم الأشاعرة — على المنابر ، انظر المنتظم لابن الجوزى حوادث سنة ٤٣٣ وما بعدها .

(٣) وهى أول رسالة فى المجلد الخامس من الفتاوى الكبرى (الطبعة الطويلة) وهى تشمل الجزء الخامس كله من الطبعة التى قدم لها مخلوف ، وسمعت أنها تحقق بجامعة الإمام وهى جديرة بالعناية .

٤ ـ شرح العقيدة الأصفهانية وهى شرح لعقيدة الشمس الأصفهانى التى جرى فيها على بعض أصول الأشاعرة

٥ ـ الفتوى الحموية : معروفة .

٦ ـ الرسالة المدنية : وهى فى الجزء السادس من مجموع الفتاوى .

٧ ـ النبوات : وهو نقض لكلام الباقلانى خاصة والأشاعرة عامة فى النبوات .

٨ ـ الإيمان : وهو نقد للأشاعرة فى الإيمان وذكر بقية المرجئة تبعا .

٩ ـ القاعدة المراكشية : وهى كالبيان لمذهب الإمام مالك وائمة المالكية فى العقيدة ضد المتأخرين من مالكية المغاربة المائلين إلى مذهب الأشعرى ، وهى فى الجزء الخامس من مجموع الفتاوى وطبعت محققه .

١٠ ـ المناظرة فى العقيدة الواسطية : ألفها فى محاكمة الأشاعرة له بسبب الواسطية وهى فى الجزء الثالث من مجموع الفتاوى .

١١ ـ الاستقامة : كتبه نقضا لكتاب القشيرى الصوفى الأشعرى وبين فيه أن عقيدة أئمة السلوك المعتبرين هى مذهب السلف وأن بداية الانحراف فى العقيدة عند المنتسبين للتصوف فى الجملة إنما جاءت متأخرة فى أوائل القرن الخامس حين أنتشر مذهب الأشعرى . ولتلميذه ابن القيم ـ رحمه الله ـ فى الرد على الأشاعرة كتب منها : ـ

(١) مختصر الصواعق المرسلة ناقش فيه أصولهم ومنها موقفهم من النصوص .

(٢) شفاء العليل : معظمه عنهم .

(٣) العقيدة النونية : معظمها عنهم

(٤) إجتماع الجيوش الإسلامية : كله رد على مذهبهم خصوصا فى نفى العلو . هذا ولم يصدر من شيخ الإسلام مدح مطلق للأشاعرة أبدا وإنما غاية مدحه لهم (كما فى ج ١٢ من الفتاوى) أن يصفهم بأنهم أقرب من غيرهم وأن

مذهبهم مركب من الوحى والفلسفة أو يمدح المشتغلين منهم بالحديث لا لكونهم أشاعرة ولكن لاشتغالهم بالسنة مع سؤال المغفرة لهم فيما وافقوا فيه متكلمى مذهبهم . لكن هذا أقل بكثير من المواضع التى صرح فيها بتبديعهم وتضليلهم وفساد منهجهم فهى أكثر من أن تحصر . كما أنه حدد ـــ رحمه الله ـــ متى يعد المنتسب إلى الأشعرى من أهل السنة فقال :

«أما من قال منهم بكتاب الإبانة الذى صنفه الأشعرى فى آخر عمره ولم يظهر مقالة تناقض ذلك فهذا يعد من أهل السنة ، لكن مجرد الانتساب إلى الأشعرى بدعة لاسيما لأنه بذلك يوهم حُسنًا لكل من انتسب هذه النسبة وينفتح بذلك أبواب شر»[1] ... أى أن من كان على عقيدة السلف منهم لا ينبغى له الانتساب للأشعرى لأنه بدعة ومذمة .

ثانيا : أحسن الشيخ فى مطالبة الصابونى بأى دليل صحيح على مسألة تكفير الأشاعرة ، ويضاف إلى كلام فضيلته :

إن الحاصل فعلاً هو العكس فالأشاعرة هم الذين كفروا وما يزالون يكفرون أتباع السلف بل كفروا كل من قال إن الله تعالى موصوف بالعلو ـــ كما سيأتى هنا ـــ وحسبك تكفيرهم واضطهادهم لشيخ الإسلام وهو ما لم يفعله أهل السنة بعالم أشعرى قط . وقد سطر ـــ رحمه الله ـــ بعض جورهم عليه فى أول التسعينية وصرح به كل من كتب عن سيرته . ولولا الإطالة لأوردت بعض ما تصرح به كتب عقيدتهم من إتهامه بالزندقة والكفر والضلال . ومن الأمثلة المعاصرة كتب الكوثرى ومقالاته وكتاب «براءة الأشعريين» وكتاب «ابن تيمية ليس سلفياً» وبعض ما فى كتاب «أركان الإيمان»[2] .

---

(١) مجموع الفتاوى : ٣٥٩/٩ .

(٢) وأنظر عن القدامى : الرد الوافر على من زعم أن ابن تيمية شيخ الإسلام كافر ، وكتاب الحصنى : دفع شبهة من شبه وتمرد . وللعلم فبعض هذه الكتب المعاصره باسم مستعار . وممن أعترف بموقفهم من شيخ الإسلام الشيخ محمد أبوزهرة فى كتابه ابن تيمية ص ٥٦ ومن ذلك قول صاحب حواشى على شرح الكبرى للسنوسى قوله : «ابن تيمية .. أى الحنبلى المشهور زنديق وبغضه للدين وأهله لا يخفى» ص ٦٢ . وأنظر فى كتاب وهبى غاوجى أركان الإيمان ص ٢٩٧ ـــ ٢٩٩ .

فيا عجباً لهؤلاء القوم يكفرونه ثم يدعون أنهم وإياه على مذهب واحد ويشملهم جميعاً اسم «السنة والجماعة» !! وإذا كانت كتب الأشاعرة تتبرأ من «الحشوية والمجسمة والنابتة» وغير ذلك مما يلقبون به أهل السنة والجماعة فكيف يكونون وهم سواء !!

ثالثا : كان بودى أن يُفصل الشيخ معنى مصطلح أهل السنة ودخول الأشاعرة فيه أو عدمه وهى التى يدندن حولها الصابونى ، وأنا أوجزه جداً فأقول : **إن مصطلح أهل السنة والجماعة يطلق ويراد به معنيان :**

(أ) **المعنى الأعم** : وهو ما يقابل الشيعة فيقال : المنتسبون للإسلام قسمان : أهل السنة والشيعة ، مثلما عنون شيخ الإسلام كتابه فى الرد على الرافضى «منهاج السنة» وفيه بين هذين المعنيين[1] وصرح أن ما ذهبت إليه الطوائف المبتدعة من أهل السنة بالمعنى الأخص .

وهذا المعنى يدخل فيه كل من سوى الشيعة كالأشاعرة . لاسيما والأشاعرة فيما يتعلق بموضوع الصحابة والخلفاء متفقون مع أهل السنة وهى نقطة الاتفاق المنهجية الوحيدة كما سيأتى .

(ب) **المعنى الأخص** : وهو ما يقابل المبتدعة وأهل الأهواء وهو الأكثر إستعمالا وعليه كتب الجرح والتعديل فإذا قالوا عن الرجل أنه صاحب سنة أو كان سنياً أو من أهل السنة ونحوها فالمراد أنه ليس من إحدى الطوائف البدعية كالخوارج والمعتزلة والشيعة وليس صاحب كلام وهوى .

وهذا المعنى لا يدخل فيه الأشاعرة أبداً بل هم خارجون عنه وقد نص الإمام أحمد وابن المدينى على أن من خاض فى شئ من علم الكلام لا يعتبر من أهل السنة وإن اصاب بكلامه السنة حتى يدع الجدل ويسلم للنصوص ، فلم يشترطوا موافقة السنة فحسب بل التلقى والاستمداد منها[2] فمن تلقى من

---

(١) ج ٢ ص ١٦٣ تحقيق محمد رشاد سالم .

(٢) أنظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، اللالكائى ، تحقيق الأخ أحمد بن سعد بن حمدان : ١٥٧/١ ، ١٦٥ .

السنة فهو من أهلها وإن أخطأ ومن تلقى من غيرها فقد أخطأ وإن وافقها فى النتيجة .

والأشاعرة — كما سترى — تلقوا واستمدوا من غير السنة ولم يوافقوها فى النتائج فكيف يكونون من أهلها .

وسنأتى بحكمهم عند أئمة المذاهب الأربعة من الفقهاء فما بالك بأئمة الجرح والتعديل من أصحاب الحديث : —

١ — عند المالكية :

روى حافظ المغرب وعلمها الفذ ابن عبد البر بسنده عن فقيه المالكية بالمشرق ابن خويز منداد «أنه قال فى كتاب الشهادات شرحاً لقول مالك لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء ، وقال :

«أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع أشعرياً كان أو غير أشعرى ولا تقبل له شهادة فى الإسلام أبداً ويهجر ويؤدب على بدعته فإن تمادى عليها استتيب منها»[1] .

وروى ابن عبد البر نفسه فى «الانتقاء» عن الأئمة الثلاثة «مالك وأبى حنيفة والشافعى» نهيهم عن الكلام وزجر أصحابه وتبديعهم وتعزيرهم ومثله ابن القيم فى إجتماع الجيوش الإسلامية فماذا يكون الأشاعرة إن لم يكونوا أصحاب كلام ؟

٢ — عند الشافعية :

قال الإمام أبو العباس بن سريج الملقب بالشافعى الثانى وقد كان معاصراً للأشعرى : «لا نقول بتأويل المعتزلة والأشعرية والجهمية والملحدة والمجسمة والمشبهة والكرامية والمكيفة بل نقبلها بلا تأويل ونؤمن بها بلا تمثيل»[2] .

---

(١) جامع بيان العلم وفضله ١١٧/٢ تحقيق عثمان محمد عثمان ، وهو فى ٩٦/٢ من الطبعة المنيرية .

(٢) توفى ابن سريج سنة ٣٠٦ : أنظر تاريخ بغداد ٢٩٠/٤ وسير أعلام النبلاء ٢٠١/١٤ والظاهر أنه توفى قبل رجوع الأشعرى لمذهب السلف ، والأشعرى توفى ٣٢٤ أو ٣٣٠ على قولين . وأنظر عقيدة ابن سريج فى إجتماع الجيوش الإسلامية ٦٢ .

قال الإمام أبو الحسن الكرجي من علماء القرن الخامس الشافعية ما نصه : «لم يزل الأئمة الشافعية يأنفون ويستنكفون أن ينسبوا إلى الأشعرى ويتبرأون مما بنى الأشعرى مذهبه عليه وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حواليه على ما سمعت من عدة من المشايخ والأئمة ، وضرب مثالاً بشيخ الشافعية فى عصره الإمام أبو حامد الاسفرائينى الملقب «الشافعى الثالث» قائلا :

«ومعلوم شدة الشيخ على أصحاب الكلام حتى ميز أصول فقه الشافعى من أصول الأشعرى ، وعلق عنه أبو بكر الراذقانى وهو عندى ، وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق الشيرازى فى كتابيه اللمع والتبصرة حتى لو وافق قول الأشعرى وجهاً لأصحابنا ميزّة وقال : «هو قول بعض أصحابنا وبه قالت الأشعرية ولم يعدهم من أصحاب الشافعى ، استنكفوا منهم ومن مذهبهم فى أصول الفقه فضلاً عن أصول الدين»[1] اهـ .

وبنحو قوله بل أشد منه قال شيخ الإسلام الهروى الأنصارى[2] .

٣ — الحنفية : معلوم أن واضع الطحاوية وشارحها كلاهما حنفيان ، وكان الإمام الطحاوى معاصراً للأشعرى وكتب هذه العقيدة لبيان معتقد الإمام أبى حنيفة وأصحابه وهى مشابهة لما فى الفقه الأكبر عنه وقد نقلوا عن الإمام أنه صرح بكفر من قال إن الله ليس على العرش أو توقف فيه ، وتلميذه أبو يوسف كفر بشراً المريسى ، ومعلوم أن الأشاعرة ينفون العلو وينكرون كونه تعالى على العرش ومعلوم أيضاً أن أصولهم مستمدة من بشر المريسى !![3] .

---

(١) التسعينية : ٢٣٨ — ٢٣٩ وأنظر شرح الأصفهانية : ٣١ من ج ٥ من الفتاوى الكبرى نفسها وأنظر عن الكرجي وعقيدته : إجتماع الجيوش الإسلامية ومختصر العلو وله ترجمة من طبقات الشافعية لابن السبكى وطبقات الشافعية لابن كثير (مخطوط) طبع أخيرا.

(٢) يلاحظ أن كلا من الشافعية والحنابلة يدعى الهروى لمذهبهم ورجح شيخ الإسلام أنه يأخذ من كليهما ويتبع الأثر (أنظر (شيخ الإسلام عبد الله الهروى ص ٩٦ وقوله فيهم نقله فى التسعينية : ٢٧٧ عن كتاب ذم الكلام «وهو يحقق بجامعة الإمام كما قرأت . وأنظر أيضا عن موقف الشافعية درء التعارض ١٠٦/٢ .

(٣) أنظر غير ما ذكر سير أعلام النبلاء ترجمة بشر ٢٠٠/١٠ — ٢٠١ والحموية : ١٤ — ١٥ طبعة قصى الخطيب .

٤ ــ الحنابلة : موقف الحنابلة من الأشاعرة أشهر من أن يذكر فمنذ بدّع الإمام أحمد «ابن كلاب» وأمر بهجره ــ وهو المؤسس الحقيقى للمذهب الأشعرى ــ لم يزل الحنابلة معهم فى معركة طويلة ، وحتى فى أيام دولة نظام الملك ــ التى استطالوا فيها ــ وبعدها كان الحنابلة يخرجون من بغداد كل واعظ يخلط قصصه بشيء من مذهب الأشاعرة ، ولم يكن ابن القشيرى إلا واحداً ممن تعرض لذلك ، وبسبب انتشار مذهبهم وإجماع علماء الدولة لا سيما الحنابلة على محاربته أصدر الخليفة القادر منشور «الاعتقاد القادرى» أوضح فيه العقيدة الواجب على الأمة اعتقادها سنة ٤٣٣ هـ[1].

هذا وليس ذم الأشاعرة وتبديعهم خاصة بأئمة المذاهب المعتبرين بل هو منقول أيضا عن أئمة السلوك الذين كانوا أقرب إلى السنة وأتباع السلف ، فقد نقل شيخ الإسلام فى الاستقامة كثيرا من أقوالهم فى ذلك وأنهم يعتبرون عقيدة الأشعرية منافيا لسلوك طريق الولاية والاستقامة حتى أن عبدالقادر الجيلانى لما سئل «هل كان لله ولى على غير اعتقاد أحمد بن حنبل ؟ . قال : ما كان ولا يكون»[2].

فهذا موجز مختصر جداً لحكم الأشاعرة فى المذاهب الأربعة فما ظنك بحكم رجال الجرح والتعديل ممن يعلم أن مذهب الأشاعرة هو رد خبر الآحاد جملة وأن فى الصحيحين أحاديث موضوعة أدخلها الزنادقة .. وغيرها من الطوام وأنظر إن شئت ترجمة إمامهم المتأخر الفخر الرازى فى الميزان ولسان الميزان .

فالحكم الصحيح فى الأشاعرة أنهم من أهل القبلة لاشك فى ذلك أما أنهم من أهل السنة فلا وسيأتى تفصيل ذلك فى الموضوعات التالية :

وهاهنا حقيقة كبرى أثبتها علماء الأشعرية الكبار بأنفسهم ــ كالجوينى وابنه أبى المعالى والرازى والغزالى وغيرهم ــ وهى حقيقة إعلان حيرتهم

---

(١) انظر المنتظم لابن الجوزى أحداث سنة : ٤٣٣ ، ٤٦٩ ، ٤٧٥ وغيرها ج ٨ و ج ٩ .

(٢) ص ٨١ ــ ٨٩ و ١٠٥ ــ ١٠٩ .

وتوبتهم ورجوعهم إلى مذهب السلف ، وكتب الأشعرية المتعصبة مثل طبقات الشافعية أوردت ذلك فى تراجمهم أو بعضه فما دلالة ذلك ؟

إذا كانوا من أصلهم على عقيدة أهل السنة والجماعة فعن أى شئ رجعوا ؟ . ولماذا رجعوا ؟ وإلى أى عقيدة رجعوا ؟

رابعاً : دعوى الأشاعرة أن أكثر أئمة المسلمين على مذهبهم دعوى عارية عن الدليل يكذبها الواقع التاريخى ، وكتب الأشاعرة نفسها عند تعريف مذهبى السلف والخلف تقول إن مذهب السلف هو مذهب القرون الثلاثة وبعضها يقول إنه مذهب القرون الخمسة[1] فماذا بقى بعد هذه القرون ؟

وصدقوا فالثابت تاريخيا أن مذهب الأشاعرة لم ينتشر إلا فى القرن الخامس أثر انتشار كتب الباقلانى[2] .

ولولا ضيق المجال لسردت قائمة متوازية أذكر فيها كبار الأشاعرة ومن عاصرهم من كبار أهل السنة والجماعة الذين يفوقون أولئك عدداً وعلماً وفضلاً ، وحسبك ما جمعه ابن القيم فى إجتماع الجيوش الإسلامية والذهبى فى العلو وقبلهما اللالكائى .

أما عوام المسلمين فالأصل فيهم أنهم على عقيدة السلف لأنها الفطرة التى يولد عليها الإنسان وينشأ عليها المسلم بلا تلقين ولا تعليم (من حيث الأصل) فكل من لم يلقنه المبتدعة بدعتهم ويدرسوه كتبهم فليس من حق أى فرقة أن تدعيه إلا أهل السنة والجماعة .

ومن الأدلة على ذلك الإنسان الذى يدخل فى الإسلام حديثا ، فهل تستطيع أى فرقة أن تقول أنه معتزلى أو أشعرى ؟ أما نحن فبمجرد إسلامه يصبح واحدا منا .

(١) ومنها شرح الباجورى ـ أو البيجورى ـ على الجوهرة ٨٢/١ طبعة محمد على صبيح .
(٢) أنظر الاستقامة : ١٠٥ وتبين كذب المفترى ابن عساكر ٤١٠ بتحقيق الكوثرى .

وإن شئت المثال على عقيدة العوام فاسأل الملايين من المسلمين شرقا وغربا هل فيهم من يعتقد أن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته كما تقول الأشاعرة .

أم أنهم كلهم مفطورون على أنه تعالى فوق المخلوقات ، وهذه الفطرة تظل ثابته فى قلوبهم حتى وإن وجدوا من يلقنهم فى أذهانهم تلك المقولة الموروثة عن فلاسفة اليونان[1] .

وقس على هذا نظرية الكسب والكلام النفسى ونفى التأثير وأشباهها مما سترى فى عقائد الأشاعرة على أن الموضوع الذى يجب التنبيه إليه هو التفريق بين متكلمى الأشاعرة كالرازى والآمدى والشهرستانى والبغدادى والإيجى ونحوهم وبين من تأثر بمذهبهم عن حسن نية وإجتهاد أو متابعة خاطئة أو جهل بعلم الكلام أو لاعتقاده أنه لا تعارض بين ما أخذ منهم وبين النصوص ومن هذا القسم أكثر الأفاضل الذين يحتج بذكرهم الصابونى وغيره وعلى رأسهم الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ .

ولست أشك أن الموضوع يحتاج لبسط وإيضاح ومع هذا فإننى أقدم للقراء لمحة موجزة عن موقف ابن حجر من الأشاعرة :

من المعلوم أن إمام الأشعرية المتأخر الذى ضبط المذهب وقعّد أصوله هو الفخر الرازى (ت ٦٠٦ هـ) ثم خلفه الآمدى (٦٣١ هـ) والآرموى (٦٨٢ هـ) فنشرا فكره فى الشام ومصر واستوفيا بعض القضايا فى المذهب (ونقد وفكر هؤلاء الثلاثة هو الذى كان الموضوع الرئيسى فى كتاب درء التعارض) وأعقبهم الأيجى صاحب المواقف (الذى كان معاصراً لشيخ الإسلام ابن تيمية) فألف «المواقف» الذى هو تقنين وتنظيم لفكر الرازى ومدرسته وهذا الكتاب هو عمدة المذهب قديماً وحديثاً .

(١) بل أن متكلمى الأشاعرة الذين ينفون العلو بكل جرأة ويستدون إلى شبهات كثيرة ، تجد فى خبايا كلامهم أقرارا به دون أن يشعروا . لأن مغالبة الفطرة من أصعب الأمور .

فالرازى مثلا ــ مع إنكاره الشديد للعلو فى (التأسيس والتفسير) قال فى التفسير أن الله (خسف بقارون فجعل الأرض فوقه ورفع محمداً ﷺ فجعله قاب قوسين تحته) ٢٤٨/١ . ط . بيروت .

وقد ترجم الحافظ الذهبى — رحمه الله — فى الميزان وغيره للرازى والآمدى بما هم أهله ، ثم جاء ابن السبكى — ذلك الأشعرى المتعصب — فتعقبه وعنف عليه ظلماً . ثم جاء ابن حجر — رحمه الله — فألف لسان الميزان فترجم لهما بطبيعة الحال — ناقلا كلام ابن السبكى ونقده للذهبى[1] — ولم يكن يخف عليه مكانتهما وإمامتهما فى المذهب كما ذكر طرفاً من شنائع الأرموى ضمن ترجمة الرازى .

فماذا كان موقف ابن حجر ؟ لأن موقفه هو الذى يحدد انتماءه لفكر هؤلاء القوم أو عدمه — إن الذى يقرأ ترجمتيهما فى اللسان لا يمكن أن يقول إن ابن حجر على مذهبهما أبداً كيف وقد أورد نقولًا كثيرة موثقة عن ضلالهما وشنائعهما التى لا يقرها أى مسلم فضلًا عمن هو فى علم الحافظ وفضله .

على أنه قال فى آخر ترجمة الرازى «أوصى بوصية تدل على أنه حسّن اعتقاده» .

وهذه العبارة التى قد يفهم منها أنها متعاطفة مع الرازى ضد مهاجميه هى شاهد لما نقول نحن هنا فإن وصية الرازى التى نقلها ابن السبكى نفسه صريحة فى رجوعه إلى مذهب السلف .

فبعد هذا نسأل :

أكان ابن حجر يعتقد أو يؤيد عقيدة الرازى التى فى كتبه أم عقيدته التى فى وصيته ؟ الاجابة واضحة من عبارته نفسها .

هذه واحدة

والأخرى : أن الحافظ فى الفتح قد نقد الأشاعرة باسمهم الصريح وخالفهم فيما هو من خصائص مذهبهم فمثلاً خالفهم فى الإيمان ، وإن كان تقريره لمذهب السلف فيه يحتاج لتحرير . ونقدهم فى مسألة المعرفة وأول واجب على المكلف فى أول كتابه وآخره[2] .

---

(١) ترجمة الرازى : ٤/٤٢٦ والآمدى : ٦/١٣٤ .

(٢) انظر فتح البارى : ١/٤٦ ، ٣/٣٥٧ — ٣٦١ ١٣/٣٤٧ — ٣٥٠ .

كما أنه نقد شيخهم فى التاويل «ابن فورك» فى تاويلاته التى نقلها عنه فى شرح كتاب التوحيد من الفتح وذم التأويل والمنطق مرجحا منهج الثلاثة قرون الأولى كما أنه يخالفهم فى الإحتجاج بحديث الآحاد فى العقيدة[1] وغيرها من الأمور التى لا مجال لتفصيلها هنا .

والذى أراه أن الحافظ ـــ رحمه الله ـــ أقرب شئ إلى عقيدة مفوضة الحنابلة كأبى يعلى ونحوه ممن ذكرهم شيخ الإسلام فى درء تعارض العقل والنقل[2] ووصفهم بمحبة الآثار والتمسك بها لكنهم وافقوا بعض أصول المتكلمين وتابعوهم ظانين صحتها عن حسن نية .

وقد كان من الحنابلة من ذهب إلى أبعد من هذا كابن الجوزى وابن عقيل وابن الزاغونى . ومع ذلك فهؤلاء كانوا أعداءُ الدَّاء للأشاعرة ، ولا يجوز بحال أن يعتبروا أشاعرة فما بالك بأولئك .

والظاهر أن سبب هذا الاشتباه فى نسبة بعض العلماء للأشاعرة أو أهل السنة والجماعة هو أن الأشاعرة فرقة كلامية انشقت عن أصلها «المعتزلة» ووافقت السلف فى بعض القضايا وتأثرت بمنهج الوحى ، فى حين أن بعض من هم على مذهب أهل السنة والجماعة فى الأصل تأثروا بسبب من الأسباب بأهل الكلام فى بعض القضايا وخالفوا فيها مذهب السلف .

فإذا نظر الناظر إلى المواضع التى يتفق فيها هؤلاء وهؤلاء ظن أن الطائفتين على مذهب واحد . فهذا التداخل بينهما هو مصدر اللبس .

وكثيرا ما تجد فى كتب الجرح والتعديل ـــ ومنها لسان الميزان للحافظ ابن حجر ـــ قولهم عن الرجل أنه وافق المعتزلة فى أشياء من مصنفاته أو وافق الخوارج فى بعض أقوالهم وهكذا ومع هذا لا يعتبرونه معتزليا أو خارجيا ، وهذا المنهج إذا طبقناه على الحافظ وعلى النووى وأمثالهما لم يصح اعتبارهم أشاعرة وإنما يقال وافقوا الأشاعرة فى أشياء ، مع ضرورة بيان هذه الأشياء

---

(١) انظر فتح البارى ٤٦/١ ، ٣٥٧/٣ ـــ ٣٦١ ، ٣٤٧/١٣ ـــ ٣٥٠ .

(٢) المصدر السابق : ٢٥٣/١٣ ، ٢٥٩ ، ٤٠٧ وغيرها كثير .

وإستدراكها عليهم حتى يمكن الاستفادة من كتبهم بلا توجس فى موضوعات العقيدة[1] .

خامسا : قال فضيلة الشيخ الفوزان عن الأشاعرة : «نعم هم من أهل السنة والجماعة فى بقية أبواب الإيمان والعقيدة وليسوا منهم فى باب الصفات» .

وهذا سبق قلم من فضيلته ومثل هذه الدعوى هى التى يهش لها الأشاعرة المعاصرون ويروجونها ، لأنه إذا كان الفارق هو الصفات فقط قالوا إن الخلاف فيها أصله الاجتهاد والكل متفقون على التنزيه فكأنه لا خلاف إذن ... وربما قالوا نحن مستعدون أن نثبت لله يداً وعيناً وسائر الصفات فى سبيل توحيد الصف ووحدة الكلمة !!!

وليكن معلوما أن ابتداء أمر الأشاعرة أنهم توسلوا إلى أهل السنة أن يكفوا عن هجرهم وتبديعهم وتضليلهم وقالوا : نحن معكم ندافع عن الدين ونازل الملحدين[2] ، فاغتر بهذا بعض علماء أهل السنة وسكتوا عنهم فتمكن الأشاعرة فى الأمة ثم فى النهاية استطالوا على أولئك واستأثروا بهذا الأسم دون أهله ، وأصبحوا هم يضللون أهل السنة ويضطهدونهم ويلقبونهم بأشنع الألقاب . فحتى لا تتكرر هذه المشكلة وإحقاقا للحق رأيت من واجبى أن أسهم بتفصيل مذهب الأشاعرة فى كل أبواب العقيدة ليتضح أنهم على منهج فكرى مستقل فى كل الأبواب والأصول ، ويختلفون مع أهل السنة والجماعة من أول مصدر التلقى حتى آخر السمعيات ماعدا قضية واحدة فقط .

وإليك هذه الأصول المنهجية فى مذهبهم موجزة وميسرة ما أمكن ــ عدا أقوالهم فى الصفات وعدا الفرعيات التى لا تدخل تحت حصر ــ مع التنبيه مقدما إلى ما بينها من تناقض لا يخفى على القارئ الفطن .

---

(١) وقد رأينا فى واقعنا المعاصر علماء فضلاء وافقوا الاشتراكيين أو الديمقراطيين أو القوميين فى أشياء للأسباب نفسها . ولم يعدهم أحد اشتراكيين أو قوميين .

(٢) انظر سير أعلام النبلاء : ١٥/٩٠ ، مقابلة الأشعرى لإمام السنة فى عصره « البربهارى » انظر ترجمته فى طبقات الحنابلة ورسالته القيمة فى السنة ، التى ساقها صاحب الطبقات .

الأول : مصدر التلقى :

(أ) مصدر التلقى عند الأشاعرة هو العقل وقد صرح الجوينى والرازي والبغدادى والغزالى والآمدى والآيجى وابن فورك والسنوسى وشراح الجوهرة وسائر أئمتهم بتقديم العقل على النقل عند التعارض ، وعلى هذا يرى المعاصرون منهم ، ومن هؤلاء السابقين من صرح بأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنة أصل من أصول الكفر وبعضهم خففها فقال هو أصل الضلالة !!

ولضرورة الاختصار أكتفى بمثالين مع الاحالة إلى ما فى الحاشية لمن أراد المزيد :

الأول : وضع الرازى فى أساس التقديس القانون الكلى للمذهب فى ذلك فقال : «الفصل الثانى والثلاثون فى أن البراهين العقلية إذا صارت معارضة بالظواهر النقلية فيكف يكون الحال فيها ؟

أعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة :

(١) أما أن يصدق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين وهو محال .

(٢) وإما أن يبطل فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال .

(٣) وإما أن يصدق الظواهر النقلية ويكذب الظواهر العقلية وذلك باطل .

لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ وظهور المعجزات على محمد ﷺ .

ولو جوزنا القدح فى الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهما غير مقبول القول . ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول فى هذه الأصول وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة .

فثبت أن القدح فى العقل لتصحيح النقل يفضى إلى القدح فى العقل والنقل معا وأنه باطل .

ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية ـــ القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية أما أن يقال أنها غير صحيحة[1] . أو يقال إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها .

ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع[2] بذكر تلك التأويلات على التفصيل . وإن لم يجز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى . فهذا هو القانون الكلى المرجوع إليه فى جميع المتشابهات وبالله التوفيق» ا هـ .

الثانى : يقول السنوسى (ت ٨٨٥) فى شرح الكبرى :

«وأما من زعم أن الطريق بدأ إلى معرفة الحق الكتاب والسنة ويحرم ما سواهما فالرد عليه أن حجتيهما لا تعرف إلا بالنظر العقلى ، وأيضا فقد وقعت فيهما ظواهر من إعتقادها على ظاهرها كفر عند جماعة وإبتدع» .

ويقول : «أصول الكفر ستة ..» ذكر خمسة ثم قال :

سادسا : التمسك فى أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسنة من غير عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية» .

(ب) صرح متكلموهم ـــ ومنهم من سبق فى فقرة «أ» أن نصوص الكتاب والسنة ظنية الدلالة ولا تفيد اليقين إلا إذا سلمت من عشر عوارض منها : الاضمار والتخصيص والنقل والاشتراك والمجاز .. الخ . وسلمت بعد هذا من المعارض العقلى بل قالوا : من إحتمال المعارض العقلى !!

(ج) موقفهم من السنة خاصة أنه لا يثبت بها عقيدة بل المتواتر منها يجب تأويله وإحادها لا يجب الاشتغال بها حتى على سبيل التأويل ، حتى إن إمامهم الرازى قطع بأن رواية الصحابة كلهم مظنونة بالنسبة لعدالتهم وحفظهم

---

(١) يلاحظ أن الدلائل النقلية تشمل نصوص الكتاب والسنة معاً فكيف يقال أنها غير صحيحة دون تفريق بينهما . مع أن مجرد اطلاقها على السنة وحدها فى غاية الخطورة .

(٢) هل وصلت قيمة نصوص الوحى إلى حد أن الاشتغال بتأويلها ـــ الذى هو تحريف لها يعتبر تبرعاً واحسانا ؟!

سواء ، وأنه فى الصحيحين أحاديث وضعها الزنادقة .. إلى آخر ما لا استجيز نقله لغير المختصين ، وهو فى كتابه أساس التقديس والأربعين .

(د) تقرأ فى كتب عقيدتهم قديمها وحديثها المائة صفحة أو أكثر فلا تجد فيها آية ولا حديثاً لكنك قد تجد فى كل فقرة «قال الحكماء» أو «قال المعلم الأول» أو «قالت الفلاسفة» ونحوها ..

(هـ) مذهب طائفة منهم وهم صوفيتهم — كالغزالى والجامى — فى مصدر التلقى هو تقديم الكشف والذوق على النص وتأويل النص ليوافقه وقد يصححون بعض الأحاديث ويضعفونها حسب هذا الذوق كحديث إسلام أبوى النبى ﷺ ودخولهما الجنة بزعمهم . ويسمون هذا «العلم اللدنى» جرياً على قاعدة الصوفية «حدثنى قلبى عن ربى»[1] .

الثانى : اثبات وجود الله :

معلوم أن مذهب السلف هو أن وجوده تعالى أمر فطرى معلوم بالضرورة والأدلة عليه فى الكون والنفس والآثار والآفاق والوحى أجل من الحصر ، ففى كل شئ له آية وعليه دليل.

أما الأشاعرة فعندهم دليل يتيم هو دليل : الحدوث والقدم . وهو الاستدلال على وجود الله بأن الكون حادث وكل حادث فلابد من محدث قديم وأخص صفات هذا القديم مخالفته للحوادث وعدم حلولها فيه ومن مخالفته للحوادث إثبات أنه ليس جوهرا ولا عرضا ولا جسما ولا فى جهة ولا مكان .. الخ . ثم أطالوا جدا فى تقرير هذه القضايا هذا وقد رتبوا عليه من الأصول الفاسدة ما لا يدخل تحت العد مثل إنكارهم لكثير من الصفات

(١) انظر عن مصدر التلقى عندهم : درء تعارض العقل والنقل فهو كله رد عليهم وقد استفتحه بذكر قانونهم الكلى فى التعارض . أساس التقديس للرازى : ١٦٨ — ١٧٣ ، الشامل للجوينى : ٥٦١ ، الارشاد له : ٣٥٩ — ٣٦٠ ، شرح الكبرى للسنوسى : ٥٠٢ المواقف للايجى : ٣٩ — ٤٠ ، مختصر الصواعق ٣٣ ، ٢٥٨ مشكل الحديث لابن فورك : مقدمته وخاتمته .

أصول الدين للبغدادى : ١٢ ، كبرى اليقينيات : محمد سعيد رمضان البوطى الاهداء ، ٣٢ — ٣٣ ، الرسالة اللدنية للغزالى : ١/١١٤ — ١١٨ من مجموعة القصور العوالى

كالرضا والغضب والاستواء بشبهة نفى حلول الحوادث فى القديم ونفى الجوهرية والعرضية والجهة والجسمية .. إلى آخر المصطلحات البدعية التى جعلوا نفيها أصولًا وأنفقوا الأعمار والمداد فى شرحها ونفيها . ولو أنهم قالوا الكون مخلوق وكل مخلوق لابد له من خالق لكان أيسر وأخصر مع أنه ليس الدليل الوحيد ولكنهم تعمدوا موافقة الفلاسفة حتى فى ألفاظهم[1] .

الثالث : التوحيد :

التوحيد عند أهل السنة والجماعة معروف بأقسامه الثلاثة وهو عندهم أول واجب على المكلف ، أما الأشاعرة قدماؤهم ومعاصروهم فالتوحيد عندهم هو نفى التثنية أو التعدد ونفى التبعيض والتركيب والتجزئة أى حسب تعبيرهم « نفى الكمية المتصلة والكمية المنفصلة » ومن هذا المعنى فسروا الإله بأنه الخالق أو القادر على الاختراع وأنكروا بعض الصفات كالوجه واليد والعين لأنها تدل على التركيب والأجزاء عندهم .

أما التوحيد الحقيقى وما يقابله من الشرك ومعرفته والتحذير منه فلا ذكر لها فى كتب عقيدتهم إطلاقاً ولا أدرى أين يضعونه أفى كتب الفروع ؟ فليس فيها أم يتركونه بالمرة فهذا الذى أجزم به .

أما أول واجب عند الأشاعرة فهو النظر أو القصد إلى النظر أو أول جزء من النظر أو ... إلى آخر فلسفتهم المختلف فيها وعندهم أن الإنسان إذا بلغ سن التكليف وجب عليه النظر ثم الإيمان واختلفوا فيمن مات قبل النظر أو فى أثنائه . أيحكم له بالإسلام أم بالكفر ؟!

---

(١) انظر الأبواب الأولى من أى كتاب فى عقيدتهم ، ومجموع الفتاوى : ٢/٧ ــ ٢٣ وأول شرح الأصبهانية . ويلاحظ أن تعمدهم استخدام كلمة (حدث) سببه أنهم لو قالوا (مخلوق) لألزمهم الفلاسفة بأن هذا هو موضوع النزاع ولا يستدل بالدعوى على نفسها فى نظرهم ، ومع هذا فالفلاسفة يقولون الكون قديم ولا نسلم أنه حادث ، فالأشاعرة كما قال شيخ الإسلام (لا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا) .

وينكر الأشاعرة المعرفة الفطرية ويقولون إن من آمن بالله بغير طريق النظر فإنما هو مقلد ورجح بعضهم كفره واكتفى بعضهم بتعصيته ، وهذا ما خالفهم فيه الحافظ ابن حجر ــ رحمه الله ــ ونقل أقوالا كثيرة فى الرد عليهم وإن لازم قولهم تكفير العوام بل تكفير الصدر الأول[1] .

الرابع : الإيمــان :

الأشاعرة فى الإيمان مرجئة جهمية أجمعت كتبهم قاطبة على أن الإيمان هو التصديق القلبى ، واختلفوا فى النطق بالشهادتين أيكفى عنه تصديق القلب أم لابد منه ، قال صاحب الجوهرة :

وفســر الإيمــان بالتصديــق ۞ والنطق فيه الخلف بالتحقيق

وقد رجح الشيخ حسن أيوب من المعاصرين أن المصدق بقلبه ناج عند الله وإن لم ينطق بهما ومال إليه البوطى . فعلى كلامهم لا داعى لحرص النبى ﷺ أن يقول عمه أبو طالب لا إله إلا الله لأنه لاشك فى تصديقه له بقلبه ، وهو ومن شابهه على مذهبهم من أهل الجنة !!

هذا وقد أولوا كل آية أو حديث ورد فى زيادة الإيمان ونقصانه أو وصف بعض شعبه بأنها إيمان أو من الإيمان[2] .

ولهذا أطال شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ الرد عليهم بأسمائهم كالأشعرى والباقلانى والجوينى وشراح كتبهم وقرر أنهم على مذهب جهم بعينه . وفى رسالتى فصل طويل عن هذه القضية فلا أطيل به هنا .

---

(١) عن هذه الفقرة انظر : نهاية الأقدام للشهرستانى : ٩٠ ، شرح الكبرى : ٣٠٤ . غاية المرام للآمدى : ١٤٩ ، كبرى اليقينيات : ٩٢ ــ ٩٣ ، الله جل جلاله ، سعيد حوى : ١٣١ أركان الإيمان لوهبى غوجى : ٣٠ : وبخصوص أول واجب والمعرفة الفطرية انظر :درء تعارض العقل والنقل ج ٧ ، ٨ ، ٩ كلها . الانصاف الباقلانى : ٢٢ ، الارشاد : ٣ . المواقف : ٣٢ ــ ٣٣ ــ الشامل : ١٢٠ ، أصول الدين للبغدادى : ٢٥٤ ــ ٢٥٥ ، فتح البارى ٣٥٧/٣ ، ٣٦١ ، ٣٤٧/١٣ ــ ٣٥٨ .

(٢) انظر الانصاف : ٥٥ ، الارشاد : ٣٩٧ ، غاية المرام : ٣١١ ، المواقف : ٣٨٤ الإيمان لشيخ الإسلام : أكثره رد عليهم فلا حاجة لتحديد الصفحات ، تبسيط العقائد الإسلامية ، حسن أيوب : ٢٩ ــ ٣٣ كبرى اليقينيات : ١٩٦

الخامس : القرآن :

وقد أفردت موضوعه لأهميته القصوى ، وهو نموذج بارز للمنهج الأشعرى القائم على التلفيق الذى يسميه الأشاعرة المعاصرون «التوفيقية» حيث إنتهج التوسط بين أهل السنة والجماعة وبين المعتزلة فى كثير من الأصول فتناقض واضطرب .

فمذهب أهل السنة والجماعة أن القرآن كلام الله غير مخلوق وأنه تعالى يتكلم بكلام مسموع تسمعه الملائكة وسمعه جبريل وسمعه موسى — عليه السلام — ويسمعه الخلائق يوم القيامة .

ومذهب المعتزلة أنه مخلوق .

أما مذهب الأشاعرة فمن منطلق التوفيقية — التى لم يحالفها التوفيق — فرقوا بين المعنى واللفظ . فالكلام الذى يثبتونه لله تعالى هو معنى أزلى أبدى قائم بالنفس ليس بحرف ولا صوت ولا يوصف بالخبر ولا الانشاء .

واستدلوا بالبيت المنسوب للأخطل النصرانى :

أن الكلام لفى الفؤاد وإنما   جعل اللسان على الفؤاد دليلا

أما الكتب المنزلة ذات الترتيب والنظم والحروف — ومنها القرآن — فليست هى كلامه تعالى على الحقيقة بل هى «عبارة» عن كلام الله النفسى . والكلام النفسى شئ واحد فى ذاته لكن إذا جاء التعبير عنه بالعبرانية فهو توراة وإن جاء بالسريانية فهو إنجيل وإن جاء بالعربية فهو قرآن ، فهذه الكتب كلها مخلوقة ووصفها بأنها كلام الله مجازا لأنها تعبير عنه .

وإختلفوا فى القرآن خاصة فقال بعضهم : «إن الله خلقه أولا فى اللوح المحفوظ ثم أنزله فى صحائف إلى سماء الدنيا» فكان جبريل يقرأ هذا الكلام المخلوق ويبلغه لمحمد ﷺ . وقال آخرون : إن الله أفهم جبريل كلامه النفسى وأفهمه جبريل لمحمد ﷺ فالنزول نزول إعلام وإفهام لا نزول حركة وإنتقال

(لأنهم ينكرون علو الله) ثم اختلفوا فى الذى عبر عن الكلام النفسى بهذا اللفظ والنظم العربى من هو ؟ . فقال بعضهم : هو جبريل ، وقال بعضهم : بل هو محمد ﷺ !!

واستدلوا بمثل قوله تعالى : ﴿أنه لقول رسول كريم﴾ **فى سورتى الحاقة والانشقاق حيث أضافه فى الأولى إلى محمد** ﷺ وفى الأخرى إلى جبريل بأن اللفظ لأحد الرسولين «جبريل أو محمد» وقد صرح الباقلانى بالأول وتابعه الجوينى .

قال شيخ الإسلام : «وفى إضافته تعالى إلى هذا الرسول تارة وإلى هذا تارة دليل على أنه إضافة بلاغ وأداء لا إضافة إحداث لشىء منه وإنشاء كما يقول بعض المبتدعة الأشعرية من أن حروفه ابتداء من جبريل أو محمد مضاهاة فى نصف قولهم لمن قال أنه قول البشر من مشركى العرب»[1] .

وعلى القول بأن القرآن الذى نقرؤه فى المصاحف مخلوق سار الأشاعرة المعاصرون وصرحوا ، فكشفوا بذلك ما أراد شارح الجوهرة أن يستره حين قال : «يمتنع أن يقال إن القرآن مخلوق إلا فى مقام التعليم»[2] .

السادس : القدر :

أراد الأشاعرة هنا أن يوفقوا بين الجبرية والقدرية فجاءوا بنظرية الكسب وهى فى مآلها جبرية خالصة لأنها تنفى أى قدرة للعبد أو تأثير ما حقيقتها النظرية الفلسفية فقد عجز الأشاعرة أنفسهم عن فهمها فضلا عن إفهامها لغيرهم ولهذا قيل :

مما يقال ولا حقيقة تحته ... معقولة تدنوا إلى الأفهام
الكسب عند الأشعرى والحال ... عند البهشمى وطفرة النظام

(١) مجموع الفتاوى .

(٢) عن القرآن عندهم انظر : «الانصاف» ٩٦ ــ ٩٧ وما بعدها «الارشاد» ١٢٨ ــ ١٣٧ «أصول الدين» ١٠٧ «المواقف» ٢٩٣ «شرح الباجورى على الجوهرة» ٦٤ ــ ٦٦ ، ٨٤ «متن الدردير» ٢٥ من مجموع مهمات المتون التسعينية وقد استغرق موضوع الرد عليهم فى القرآن أكثر مباحثها ومن أعظمها وأنفسها ما ذكره فى الوجه السابع والسبعين فليراجع .

ولهذا قال الرازى الذى عجز هو الآخر عن فهمها : «إن الإنسان مجبور فى صورة مختار» .

أما البغدادى فأراد أن يوضحها فذكر مثالا لأحد أصحابه فى تفسيرها شبه فيه اقتران قدرة الله بقدرة العبد مع نسبة الكسب إلى العبد «بالحجر الكبير قد يعجز عن حمله رجل ويقدر آخر على حمله منفردا به فإذا إجتمعا جميعا على حمله كان حصول الحمل بأقواهما ، ولا خرج أضعفهما بذلك عن كونه حاملا» !

وعلى مثل هذا المثال الفاسد يعتمد الجبرية وبه يتجرأ القدرية المنكرون ، لأنه لو أن الأقوى من الرجلين عذب الضعيف . وعاقبه على حمل الحجر فإنه يكون ظالما باتفاق العقلاء ، لأن الضعيف لا دور له فى الحمل ، وهذه المشاركة الصورية لا تجعله مسؤولا عن حمل الحجر .

والإرادة عند الأشاعرة معناها «المحبة والرضا وأولوا قوله تعالى : ﴿ولا يرضى لعباده الكفر﴾ بأنه لا يرضاه لعباده المؤمنين ! فبقى السؤال واردا عليهم : وهل رضيه للكفار أم فعلوه وهو لم يرده ؟ .

وفعلوا بسائر الآيات مثل ذلك .

ومن هذا القبيل كلامهم فى الاستطاعة ، والحاصل أنهم فى هذا الباب خرجوا عن المنقول والمعقول ولم يعربوا عن مذهبهم فضلا عن البرهنة عليه !![1] .

السابع : السببية وأفعال المخلوقات :

ينكر الأشاعرة الربط العادى بإطلاق وأن يكون شئ يؤثر فى شئ وأنكروا كل «باء سببية» فى القرآن ، وكفروا وبدعوا من خالفهم ومأخذهم فيها هو مأخذهم فى القدر ، فمثلا عندهم : من قال أن النار تحرق بطبعها أو هى علة

(١) الانصاف : ٤٥ ــ ٤٦ ، بهوامش الكوثرى ، الارشاد : ١٨٧ ــ ٢٠٣ ، أصول الدين : ١٣٣ ، نهاية الأقدام : ٧٧ ، المواقف : ٣١١ ، شفاء العليل ٢٥٩ ــ ٢٦١ وغيرها .

الأحراق فهو كافرٌ مشرك لأنه لا فاعل عندهم إلا الله مطلقا حتى أن أحد نحاة الأندلس من دولة الموحدين التومرتية الأشعرية هدم «نظرية العامل» عند النحاة مدعيا أن الفاعل هو الله !!

ومن قال عندهم أن النار تحرق بقوة أودعها الله فيها فهو مبتدع ضال ، قالوا أن فاعل الأحراق هو الله ولكن فعله يقع مقترنا بشيء ظاهرى مخلوق ، فلا ارتباط عندهم بين سبب ومسبب أصلا وإنما المسألة إقتران كإقتران الزميلين من الأصدقاء فى ذهابهما وإيابهما .

ومن متونهم فى العقيدة :

والفعل فى التأثير ليس إلا	**للواحد القهار جل وعلا**
ومن يقل بالطبع أو بالعلة	**فذاك كفر عند أهل الملة**
ومن يقل بالقوة المودعة	**فذاك بدعى فلا تلتفت**

والغريب أن هذا هو مذهب ما يسمى المدرسة الوضعية من المفكرين الغربيين المحدثين ومن وافقهم من ملاحدة العرب ، وما ذاك إلا لأن الأشاعرة والوضعيين كلاهما ناقل عن الفكر الفلسفى الاغريقى[1] .

الثامن : الحكمة الغائية :

ينفى الأشاعرة قطعا أن يكون لشيء من أفعال الله تعالى علة مشتملة على حكمة تقضى إيجاد ذلك الفعل أو عدمه ، وهذا نص كلامهم تقريبا ، وهو رد فعل لقول المعتزلة بالوجوب على الله حتى أنكر الأشاعرة كل لام تعليل فى القرآن وقالوا إن كونه يفعل شيئا لعله ينافى كونه مختارا مريدا . وهذا الأصل تسمية بعض كتبهم «نفى الغرض عن الله» ويعتبرونه من لوازم التنزيه ، وجعلوا

---

(١) المصادر السابقة فى القدر ، وشرح الكبرى : ١٨٤ ، شرح أم البراهين : ١١ ، ٨٠ — ٨١ . منظومة الدردير ٢٤٠ وقد أفردناها عن القدر لأنهم يفردونها وقد يقدمونها باعتبارها من قضايا الكفر والإيمان !!

وعن المدرسة الوضعية انظر «المنطق الوضعى» زكى نجيب محمود فهو أحدهم .

أفعاله تعالى كلها راجعة إلى محض المشيئة ولا تعليق لصفة أخرى ــ كالحكمة مثلا ــ بها ، ورتبوا على هذا أصولا فاسدة كقولهم بجواز أن يخلد الله فى النار أخلص أوليائه ويخلد فى الجنة أفجر الكفار ، وجواز التكليف بما لا يطاق ونحوها .

وسبب هذا التأصيل الباطل عدم فهمهم ألا تعارض بين المشيئة والحكمة أو المشيئة والرحمة . ولهذا لم يثبت الأشاعرة الحكمة مع الصفات السبع واكتفوا بإثبات الإرادة مع أن الحكمة تقتضى الإرادة والعلم وزيادة حتى أن من المعاصرين من أضافها مثل سعيد حوى[1] .

التاسـع : النبـوات :

يختلف مذهب الأشاعرة عن مذهب أهل السنة والجماعة فى النبوات إختلافا بعيدا ، فهم يقررون أن إرسال الرسل راجع للمشيئة المحضة ــ كما فى الفقرة السابقة ، ثم يقررون أنه لا دليل على صدق النبى إلا المعجزة ، ثم يقررون أن أفعال السحرة والكهان من جنس المعجزة لكنها لا تكون مقرونة بادعاء النبوة والتحدى ، قالوا ولو ادعى الساحر أو الكاهن النبوة لَسَلَبَهُ اللّٰه معرفة السحر رأسا وإلا كان هذا اضلالا من الله وهو يمتنع عليه الإضلال .. إلى أخر ما يقررونه مما يخالف المنقول والمعقول ، ولضعف مذهبهم فى النبوات مع كونها من أخطر أبواب العقيدة إذ كل أمورها متوقفة على ثبوت النبوة أغروا أعداء الإسلام بالنيل منه واستطال عليهم الفلاسفة والملاحدة .

والصوفية منهم كالغزالى يفسرون الوحى تفسيرا قرمطيا فيقولون هو انتقاش العلم الفائض من العقل الكلى فى العقل الجزئى[2] .

---

(١) انظر المواقف : ٣٣١ ، شرح الكبرى : ٣٢٢ ــ ٤٣٣ ، شرح أم البراهين : ٣٦ ، النبوات ١٦٣ ــ ٢٣٠ ، مجموع الفتاوى : ٢٩٩/١٦ ، وقد أطال ابن القيم فى رد شبه الأشاعرة فى شفاء العليل : انظر مثلا من ٣٩١ إلى ٥٢١ ، حيث رد عليهم من ٣٦ وجهاً ومنهاج السنة : ١٢٨/١ الطبعة القديمة . الله جل جلاله : ٩٠ وقد ذكر الحكمة ضمن الظواهر ولم يذكرها ضمن الصفات .

(٢) انظر الارشاد : ٣٠٦ ، ٣٥٦ ، نهاية الأقدام : ٤٦١ ، أصول الدين : ١٧٦ ، المواقف : ٣٥٩ ــ ٣٦١ ، غاية المرام : ٣١٨ ، الرسالة اللدنية : ١ : ١١٤ ــ ١١٨ (من مجموعة القصور العوالى) .

أما فى موضوع العصمة فينكرون صدور الذنب عن الأنبياء ويؤولون الآيات والأحاديث الكثيرة تأويلا متعسفا متكلفا كالحال فى تأويلات الصفات[1] .

العاشر : التحسين والتقبيح :

ينكر الأشاعرة أن يكون للعقل والفطرة أى دور فى الحكم على الأشياء بالحسن والقبح ويقولون مرد ذلك إلى الشرع وحده ، وهذا رد فعل مغال : لقول البراهمة والمعتزلة أن العقل يوجب حسن الحسن وقبح القبيح ، وهو مع منافاته للنصوص مكابرة للعقول ، ومما يترتب عليه من الأصول الفاسدة قولهم أن الشرع قد يأتى بما هو قبيح فى العقل فالغاء دور العقل بالمرة أسلم من نسبة القبح إلى الشرع مثلا ومثلوا ذلك بذبح الحيوان فإنه إيلام له بلا ذنب وهو قبيح فى العقل ومع ذلك إباحه الشرع ، وهذا فى الحقيقة هو قول البراهمة الذين يحرمون أكل الحيوان فلما عجز هؤلاء عن رد شبهتهم ووافقوهم عليها أنكروا حكم العقل من أصله وتوهموا أنهم بهذا يدافعون عن الإسلام . كما أن من أسباب ذلك مناقضة أصل من قال بوجوب الثواب والعقاب على الله بحكم العقل ومقتضاه[2] .

الحادى عشر : التأويـل

ومعناه المبتدع صرف اللفظ على ظاهره الراجح إلى احتمال مرجوح لقرينة فهو بهذا المعنى تحريف للكلام عن مواضعه كما قرر ذلك شيخ الإسلام .

وهو أصل منهجى من أصول الأشاعرة وليس هو خاصا بمبحث الصفات بل يشمل أكثر نصوص الإيمان خاصة ما يتعلق بإثبات زيادته ونقصانه وتسمية بعض شعبه إيمانا ونحوها وكذا بعض نصوص الوعد والوعيد وقصص الأنبياء خصوصا موضوع العصمة ، وبعض الأوامر التكليفية أيضا .

---

(١) نهاية الأقدام : ٣٧٠ ، شرح الكبرى : ٤٢٩ ، غاية المرام : ٢٣٤ . المواقف ٣٢٣ ، مجموع الفتاوى ٤٣٢/٨ ــ ٤٣٦ ، التسعينية : ٢٤٧ .

وضرورته لمنهج عقيدتهم أصلها أنه لما تعارضت عندهم الأصول العقلية التى قرروها بعيدا عن الشرع مع النصوص الشرعية وقعوا فى مأزق رد الكل أو أخذ الكل فوجدوا فى التأويل مهربا عقليا ومخرجا من التعارض الذى اختلقته أوهامهم ولهذا قالوا أننا مضطرون للتأويل وإلا أوقعنا القرآن فى التناقض . وإن الخلف لم يؤولوا عن هوى ومكابرة وإنما عن حاجة واضطرار ــ فأى تناقض فى كتاب الله يا مسلمون نضطر معه إلى رد بعضه أو الاعتراف للأعداء بتناقضه .

وقد اعترف الصابونى بأن فى مذهب الأشاعرة «تأويلات غريبة» فما المعيار الذى عرف به الغريب من غير الغريب .

وهنا لابد من زيادة التأكيد على أن مذهب السلف لا تأويل فيه لنص من النصوص الشرعية إطلاقا ولا يوجد نص واحد ــ لا فى الصفات ولا غيرها ــ اضطر السلف إلى تأويله ولله الحمد ، وكل الآيات والأحاديث التى ذكرها الصابونى وغيره تحمل فى نفسها ما يدل على المعنى الصحيح الذى فهمه السلف منها والذى يدل على تنزيه الله تعالى دون أدنى حاجة إلى التأويل .

أما التأويل فى كلام السلف فله معنيان :

(١) التفسير كما تجد فى تفسير الطبرى ونحوه «القول فى تأويل هذه الآية» أى تفسيرها .

(٢) الحقيقة التى يصير إليها الشئ كما فى قوله تعالى : ﴿**هذا تأويل رؤياى من قبل**﴾ . أى تحقيقها . وقوله : ﴿**يوم يأتى تأويله**﴾ . أى تحقيقه ووقوعه .

أما التأول فله مفهوم آخر : راجع الحاشية .

وأن تعجب فأعجب لهذه اللفظة النابية التى يستعملها الأشاعرة مع النصوص وهى أنها «توهم» التشبيه ولهذا وجب تأويلها فهل فى كتاب الله إيهام أم أن العقول الكاسدة تتوهم والعقيدة ليست مجال توهم .

فالعيب ليس فى ظواهر النصوص ـــ عياذا بالله ـــ ولكنه فى الافهام ـــ بل الأوهام السقيمة . أما دعوى أن الإمام أحمد إستثنى ثلاثة أحاديث وقال لابد من تأويلها فهى فرية عليه إفتراها الغزالى فى (الأحياء وفيصل التفرقة) ونفاها شيخ الإسلام سندا ومتنا .

وحسب الأشاعرة فى باب التأويل ما فتحوه على الإسلام من شرور بسببه فإنهم لما أولوا ما أولوا تبعتهم الباطنية واحتجت عليهم فى تأويل الحلال والحرام والصلاة والصوم والحج والحشر والحساب ، وما من حجة يحتج بها الأشاعرة عليهم فى الأحكام والآخرة إلا احتج الباطنية عليهم بمثلها أو أقوى منها ومن واقع تأويلهم للصفات . وإلا فلماذا يكون تأويل الأشاعرة لعلو الله ـــ الذى تقطع به العقول والفطر والشرائع ـــ تنزيها وتوحيدا وتأويل الباطنية للبعث والحشر كفرا وردة ؟[1] .

أليس كل منهما ردا لظواهر النصوص مع أن نصوص العلو أكثر وأشهر من نصوص الحشر الجسمانى ؟ . ولماذا يكفر الأشاعرة الباطنية ثم يشاركونهم فى أصل من أعظم أصولهم ؟

---

(١) عن التأويل جملة انظر كتاب ابن فروك كاملا ، والانصاف : ٥٦ ، ١٦٥ ، وغيرها والارشاد : فصل كامل له ، أساس التقديس : فصل كامل أيضاً . وعن الثلاثة الأحاديث انظر : أحياء علوم الدين طبعة الشعب : ١٧٩/١ والرد عليه فى مجموع الفتاوى ٣٩٨/٥ وانظر كذلك ٣٩٧/٦ ، ٥٨٠ تنبيه حول التأويل : التأول الذى يذكره الفقهاء فى باب البغاة وقد يرد فى بعض كتب العقيدة لاسيما فى موضوع التكفير والاستحلال هو غير التأويل المذكور هنا وإن كانت أكثر الكتب تسمية تأويلا وهو فى الحقيقة تأولا لأن الفعل الماضى منه « تأول » .

فالتأول هو : وضع الدليل فى غير موضعه باجتهاد أو هو شبه تنشأ من عدم فهم دلالة النص ، وقد يكون المتأول مجتهداً مخطئاً فيعذر وقد يكون متعسفاً متوهما فلا يعذر وعلى كل حال يجب الكشف عن حاله وتصحيح فهمه قبل الحكم عليه ولهذا كان من مذهب السلف عدم تكفير المتأول حتى تقام عليه الحجة مثلما حصل مع بعض الصحابة الذين شربوا الخمر فى عهد عمر متأولين قوله تعالى ﴿**ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا**﴾ الآية . ومثل هذا من أول بعض الصفات عن حسن نية متأولا قوله تعالى ﴿**ليس كمثله شئ**﴾ فهو مؤول متأول ولا يكفر ، ولهذا لم يطلق السلف تكفير المخالفين فى الصفات أو غيرها لأن بعضهم أو كثير منهم متأولون ، أما الباطنية فلا شك فى كفرهم لأن تأويلهم ليس له أى شبهة بل أرادوا هدم الإسلام عمداً بدليل أنهم لم يكتفوا بتأويل الأمور الاعتقادية بل أولوا الأحكام العملية كالصلاة والصوم والحج . الخ ..

الثانى عشر : السمعيات :

يقسم الأشاعرة أصول العقيدة بحسب مصدر التلقى إلى ثلاثة أقسام :

(١) قسم مصدره العقل وحده وهو معظم الأبواب ومنه باب الصفات ولهذا يسمون الصفات السبع «عقلية» وهذا القسم هو «ما يحكم العقل بوجوبه» دون توقف على الوحى عندهم .

(٢) قسم مصدره العقل والنقل معا كالرؤية ـــ على خلاف بينهم فيها ـــ وهذا القسم هو «ما يحكم العقل بجوازه إستقلالا أو بمعاضدة الوحى .

(٣) قسم مصدره النقل وحده وهو السمعيات أى المغيبات من أمور الآخرة كعذاب القبر والصراط والميزان وهو عندهم : ما لا يحكم العقل بإستحالته لكن لو لم يرد به الوحى لم يستطع العقل إدراكه منفردا . ويدخلون فيه التحسين والتقبيح والتحليل والتحريم .

والحاصل أنهم فى صفات الله جعلوا العقل حاكما وفى إثبات الآخرة جعلوا العقل عاطلا وفى الرؤية جعلوه مساويا . فهذه الأمور الغيبية نتفق معهم على إثباتها لكننا نخالفهم فى المأخذ والمصدر ، فهم يقولون عند ذكر أى أمر منها نؤمن به لأن العقل لا يحكم بإستحالته ولأن الشرع جاء به ويكررون ذلك دائما ، أما فى مذهب أهل السنة والجماعة فلا منافاة بين العقل والنقل أصلا ولا تضخيم للعقل فى جانب وإهدار فى جانب وليس هناك أصل من أصول العقيدة يستقل العقل بإثباته أبدا كما أنه ليس هناك أصل منها لا يستطيع العقل إثباته أبدا .

فالإيمان بالآخرة وهو أصل كل السمعيات ليس هو فى مذهب أهل السنة والجماعة سمعيا فقط بل أن الأدلة عليه من القرآن هى فى نفسها عقلية كما أن الفطر السليمة تشهد به فهو حقيقة مركوزة فى أذهان البشر ما لم يحرفهم عنها حارف . لكن لو أن العقل حكم استحالة شئ من تفصيلاته ـــ فرضا وجدلا ـــ فحكمه مردود وليس إيماننا به متوقفا على حكم العقل . وغاية الأمر

أن العقل قد يعجز عن تصوره أما أن يحكم بإستحالته فغير وارد ولله الحمد[1] .

الثالث عشر : التكفيــر :

التكفير عند أهل السنة والجماعة حق لله تعالى لا يطلق إلا على من يستحقه شرعا ولا تردد فى إطلاقه على من ثبت كفره بشروطه الشرعية .

أما الأشاعرة فهم مضطربون إضطرابا كبيرا فتارة يقولون نحن لا نكفر أحدا وتارة يقولون نحن لا نكفر إلا من كفرنا وتارة يكفرون بأمور لا تستوجب أكثر من التفسيق أو التبديع وتارة يكفرون بأمور لا توجب مجرد التفسيق وتارة يكفرون بأمور هى نفسها شرعية ويجب على كل مسلم أن يعتقدها .

فأما قولهم لا نكفر أحدا فباطل قطعا إذ فى المنتسبين إلى الإسلام فضلا عن غيرهم كفار لاشك فى كفرهم وأما قولهم لا نكفر إلا من كفرنا فباطل كذلك إذ ليس تكفير أحد لنا بمسوغ أن نكفره إلا إذا كان يستحق ذلك شرعا .

وأما تكفير من لا يستحق سوى التبديع فمثل تصريحهم فى أغلب كتبهم بتكفير من قال إن الله جسم لا كالاجسام وهذا ليس بكافر بل هو ضال مبتدع لأنه أتى بلفظ لم يرد به الشرع والأشاعرة تستعمل ما هو مثله وشر منه . وأما تكفير من لا يستحق حتى مجرد الفسق أو المعصية فكما مر فى الفقرة السابعة من تكفيرهم من قال أن النار علة الاحراق والطعام علة الشبع .

وأما التكفير بما هو حق فى نفسه يجب إعتقاده فنحو تكفيرهم لمن يثبت علو الله ومن لم يؤمن بالله على طريقة أهل الكلام وكقولهم أن الأخذ بظواهر النصوص من أصول الكفر كقولهم أن عبادة الأصنام فرع من مذهب المشبهة ويعنون بهم أهل السنة والجماعة .

---

(١) انظر الارشاد : ٣٥٨ ، ٣٤٠ ، الانصاف : ٥٥ ، المواقف : ٢٣ ، شرح الاصفهانية : ٤٩ ، النبوات : ٤٨ ، انظر الجزء الثانى من مجموع الفتاوى ٧ ـــ ٢٧ .

ومن شواهد ذلك تكفير بعضهم قديماً وحديثاً لشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وحسبك ما فى كتب الكوثرى وتلميذه مؤلف براءة الأشعريين[1] .

الرابع عشر : الصحابة والإمامة :

من خلال استعراض لأكثر أمهات كتب الأشاعرة وجدت أن موضوع الصحابة هو الموضوع الوحيد الذى يتفقون فيه مع أهل السنة والجماعة وقريب منه موضوع الإمامة . ولا يعنى هذا الاتفاق التام بل هم مخالفون فى تفصيلات كثيرة لكنها ليست داخلة فى بحثنا هنا لأن غرضنا — كما فى سائر الفقرات — إنما هو المنهج والأصول .

الخامس عشر : الصفـات :

والحديث عنها يطول وتناقضهم وتحكمهم فيها أشهر وأكثر ، وكل مذهبهم فى الصفات مركب من بدع سابقة وأضافوا إليه بدعا أحدثوها فأصبح غاية فى التلفيق المتنافر .

ولن أتحدث عن هذا الباب هنا لأننى التزمت ببيان الأصول التى خالفوا فيها أهل السنة والجماعة عدا الصفات . أما مخالفتهم فى الصفات فمعروفة وإن كان كثير من أسس نظرياتهم فيها يحتاج لتجلية ونسف . ولعل هذا ما يكون فى الرد المتكامل بإذن الله .

هل بقى شك ؟

بعد هذه المخالفات المنهجية فى أبواب العقيدة كلها وبعد هذا التميز الفكرى الواضح لمذهب الأشاعرة إضافة إلى التميز التاريخى هل بقى شك فى خروجهم عن مذهب أهل السنة والجماعة الذى هو مذهب السلف الصالح .

---

(١) انظر المواقف : ٣٩٢ ، ومصادر المبحث « السابع » ، أساس التقديس : ١٦ ، ١٩٦ ، شرح الكبرى ٦٢ أركان الإيمان ٢٩٨ — ٢٩٩ .

لا أظن أى عارف بالمذهبين ولو من خلال ما سبق هنا يتصور ذلك .

ومع هذا فسوف أضيف فوارق منهجية أخرى وضوابط فى علم الفرق والمقالات لا يشك فى صدقها مطلع بل سأكتفى بفارق واحد وضابط واحد :

فارق منهجى نموذجى : التناقض ومكابرة العقل :

ليس هناك مذهب أكثر تناقضا من مذهب الأشاعرة ـــ اللهم إلا مذهب الرافضة لكن الرافضة كما قال الإمام أحمد : «ليست الرافضة من الإسلام فى شىء» . وكما قال شيخ الإسلام : «أن الرافضة قوم لا عقل لهم ولا نقل» ، أما هؤلاء فيدعون العقل ويحكمونه فى النقل ثم يتناقضون تناقضا يبرؤ منه العقل ويخلو مذهب أهل السنة والجماعة من أدنى شائبة منه ولله الحمد ، وكما سيلاحظ القارىء هنا يرجع معظم تناقضهم إلى كونهم لم يسلموا للوحى تسليما كاملا ويعرفوا للعقل منزلته الحقيقية وحدوده الشرعية ولم يلتزموا بالعقل التزاما واضحا ويرسموا منهجا عقليا متكاملا كالمعتزلة والفلاسفة بل خلطوا وركبوا فتناقضوا واضطربوا .

وإليك أمثلة سريعة للتناقض ومكابرة العقل :

١ ـــ **قالوا** : أنه يجوز أن يرى الأعمى بالمشرق البقة بالأندلس .

٢ ـــ **قالوا** : أن الجهة مستحيلة فى حق الله ثم قالوا بإثبات الرؤية ولهذا قيل فيهم : «من أنكر الجهة وأثبت الرؤية فقد أضحك الناس على عقله» .

٣ ـــ **قالوا** : إن لله سبع صفات عقلية يسمونها «معانى» هى «الحياة والعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام ولم يكتفوا بهذا التحكم المحض ، بل قالوا أن له سبع صفات أخرى يسمونها «معنوية» وهى «كونه حيا وكونه عالما وكونه قادرا وكونه مريدا وكونه سميعا وكونه بصيرا وكونه متكلما» ثم لم يأتوا فى التفريق بين المعانى والمعنوية بما يستسيغه عقل بل غاية ما قالوا أن هذه الاخيرة أحوال فإذا سألتهم ما الحال ؟ . قالوا صفة لا معدومة ولا موجودة ..

٤ ــ **قالوا** : أنه لا أثر لشيء من المخلوقات فى شيء ولا فعل مطلقا ثم قالوا أن للإنسان كسبا يجازى لاجله ، فكيف يجازى على ما لا أثر له فيه مطلقا (راجع فقرتى : السادس والسابع) .

٥ ــ **قالوا** : بنفى الحكمة والتعليل فى أفعال الله مطلقا ثم إن الله يجعل لكل نبى معجزة لأجل إثبات صدق النبى فتناقضوا بين ما يسمونه «نفى الحكمة والغرض وبين إثبات الله للرسول تفريقا بينه وبين المتنبيء .

٦ ــ **قالوا** : بأن أحاديث الاحاد مهما صحت لا ينى عليها عقيدة ثم أسسوا مذهبهم وبنوه فى أخطر الأصول والقضايا (الإيمان ، القرآن ، العلو) على بيتين غير ثابتين عن شاعر نصرانى ــ الأخطل ــ هما :

(١) إن الكلام لفى الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلا

(٢) قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مهراق

٧ ــ **قالوا** : بأن رفع النقيضين محال ــ وهو كذلك ــ محتجين بها فى مسائل ثم قالوا فى صفة من أعظم وأبين الصفات «العلو» : إن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته ولا عن يمينه ولا عن شماله ... وقالوا عن الأحوال : هى صفات لا معدومة ولا موجودة فرفعوا النقيضين معا .

٨ ــ **قالوا** : أن العقل يقدم على النقل عند التعارض بل العقل هو الأصل والنقل إن وافقه قبل وأن خالفه رد أو أول ، ثم قالوا أن العقل لا يحسن شيئا ولا يقبحه ، فجعلوا ــ مثلا ــ نصوص علو الله معارضة للقواطع العقلية فى حين جعلوا قبح الزنا والكذب مسألة سمعية ...

٩ ــ **قالوا** : إن تأويل آيات الصفات واجب يقتضيه التنزيه وتأويل آيات الحشر والأحكام كفر يخرج من الملة .. أما من دعا غير الله أو ذبح له واستغاث به أو تحاكم إلى الطاغوت فلم يتعرضوا لذكره أصلا .

١٠ ــ قالوا : إن من قال إن النار تحرق بطبعها كافر مشرك ومن أنكر علو الله على خلقه موحد منزه .

١١ ــ جزموا بأن من لم يبلغه الشرع غير مؤاخذ بإطلاق وردوا أو أولوا النصوص فى ذلك . ثم قالوا : ان على كل مكلف وإن كان مولودا من أبوين مسلمين فى ديار الإسلام وهو يظهر الإسلام ــ عليه إذا بلغ سن التكليف أن ينظر فى حدوث العالم ووجود الله فإن مات قبل النظر أو فى إثنائه اختلفوا فى الحكم بإسلامه وجزم بعضهم بكفره[١] .

هذا غيض من فيض من تناقضهم مع أصولهم ومكابرتهم للعقل السليم ومن أراد الاستزادة والتفصيل فليراجع التسعينية لشيخ الإسلام ابن تيمية .

وهناك قضية بالغة الخطورة لاسيما فى هذا العصر وهى الأخطاء العلمية عن الكون التى تمتلئ بها كتب الأشاعرة والتى يتخذها الملاحدة ، وسيلة للطعن فى الإسلام وتشكيك المسلمين فى دينهم .

من ذلك ما حشده صاحب المواقف فى أول كتابه من فصول طويلة عن الفلك والحرارة والضوء والمعادن وغيرها مما قد يكون ذا شأن فى عصره لكنه اليوم أشبه بأساطير اليونان أو خرافات العجائز .

ومن ذلك قول البغدادى إن أهل السنة[٢] أجمعوا على وقوف الأرض وسكونها[٣] وأستدل على ذلك فى كتابة أصول الدين « بمعنى أسم الله الباسط » قال : لأنه بسط الأرض وسماها بساطا خلاف زعم الفلاسفة والمنجمين أنها كروية[٤] ومثله صاحب المواقف الذى أكد أنها مبسوطة وأن القول بأنها كرة من زعم الفلاسفة[٥] .

---

(١) شرح الباجورى : ٣١ ، شرح الكبرى : ٣٩ ، ٢١٠ ، ٢١٣ ، حاشية الدسوقى : ٥٤ ــ ٧٠ ــ ٩٧ ، مصادر الموضوعات السابقة .

(٢) يعنى بهم الأشاعرة كعادته هو وبعض أصحابه ولهذا يجب التفطن لمثل هذا عند النقل من كتبهم .

(٣) الفرق بين الفرق : ٣١٨ .

(٤) انظر ص ١٢٤ .

(٥) انظر المواقف : ١٩٩ ، ٢١٧ ، ٢١٩

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية ما كان أعظمه حين قال :

«والخطأ فيما تقوله المتفلسفة فى الإلهيات والنبوات والمعاد والشرائع أعظم من خطأ المتكلمين .

وأما فيما يقولونه فى العلوم الطبيعية والرياضية فقد يكون صواب المتفلسفة أكثر من صواب من رد عليهم من أهل الكلام ، فإن أكثر أهل الكلام فى هذه الأمور بلا علم ولا عقل ولا شرع[1] .

ضابط من ضوابط معرفة الفرق واختلافها :

من المعلوم لدى الباحثين فى الفرق وأختلافها أن لكل فرقة أساسا منهجيا تتفق عليه طوائفها وترجع إليه أصولها وقواعدها ومن خالف فيه خرج عن إنتسابه لها ومن لم ينطبق عليه لم يدخل فيها .

فمثلا كل من قال بالأصول الخمسة فهو معتزلى وكل من قال أن الإنسان مجبور على أفعاله فهو جبرى وكل من قال إن الإيمان هو المعرفة أو التصديق فهو مرجىء وكل من قال بالكلام النفسى والكسب فهو أشعرى .. إلى آخر ما هو معروف .

وهذا ضابط منهجى يحدد به الباحث الفرقة والانتماء إليها .

وبتطبيق هذا الضابط الذى لا خلاف فى تحديده يتبين قطعا أن المرجئة والقدرية والمعتزلة ليسوا من أهل السنة والجماعة وهذا ما تقوله الأشاعرة ولا تخالف فيه .

ومن الثابت عن كثير من السلف وعليه جرى المصنفون فى الفرق والمقالات من أهل السنة والأشاعرة أن أصول الفرق الثنتين وسبعين الخارجة عن أهل السنة والجماعة أربع «القدرية ، والشيعة ، والخوارج ، والمرجئة» .

---

(١) الرد على المنطقيين : ٣١١ .

فنقول بعد ذلك :

إذا كان المرجئ والقدرى ليسا من أهل السنة فما حكم من جمع بين الأرجاء والقدر أو الأرجاء والجبر أو جمع بين أصول المعتزلة وقول الرافضة ؟ .

أيكون هذا من أهل السنة والجماعة ؟ أم أكثر بعدا عنهم ؟ .

والجواب الطبيعى معروف . وعليه نقول :

١ ـــ إذا كانت المرجئة الخالصة (أى التى لم تخلط بالأرجاء شيئا من البدع فى الصفات أو غيرها) ليست من أهل السنة والجماعة ولا منهم ، فكيف يكون حال الأشاعرة الذين جاءوا بالأرجاء كاملا وزادوا عليه بدعا أخرى فى أبواب العقيدة الأخرى كما مر سابقا .

٢ ـــ إذا كانت الجبرية الخالصة ليست هى أهل السنة والجماعة ولا منهم فكيف يكون حال الأشاعرة الذين جاءوا بالكسب (الذى اعترف كثير منهم بأنه جبر وإن لم يكن جبرا فهو بدعة على أى حال) وزادوا عليه كما سبق .

أضف إلى هذا أن كل ذم للصوفية فللأشاعرة منه نصيب لأن أكثر أئمة الصوفية المنحرفين كالغزالى وابن القشيرى كانوا أشاعرة ...

٣ ـــ هل يرضى الأشاعرة أن يقال عنهم معتزلة فإن قالوا : لا . وهو المتوقع قلنا : وأهل السنة والجماعة لا يرضون أن يقال عنهم أشاعرة أبدا ، فإن خالفونا . قلنا : تعالوا لنقيس نحن وأنتم المسافة بينكم وبيننا وبينكم وبين المعتزلة وعندها ترون أنكم أقرب إليهم منكم إلينا وإن كنتم أقرب إلينا منهم .

٤ ـــ لو أن أى باحث فى الفرق يعرف أصولها وضوابط تحديدها أطلع على كتب فرقة من الفرق أو علم من الاعلام فوجدها مملوءة شتما وتضليلا وتبديعا وتكفير لفرقة معينة فهل يجوز له أن يكتب فى بحثه أن هذه الفرقة وتلك سواء أو أن هذه جزء من هذه وهل يقبل هذا منه أى أستاذ للفرق والمذاهب ؟

بل لو سمعت أحدا من العامة يشتم طائفة من الناس فقلت له أنت منهم ، أفيرضى بهذا أم يعتبره شتما له ؟

فما القول إذن فى الأشاعرة الذين تمتلئ كتبهم بشتم وتضليل وتبديع أهل السنة والجماعة وأحيانا بتكفيرهم أيصح بعد هذا أن نقول إنهم منهم ؟

وإن أردت التأكد فاسأل أى أشعرى ما المراد بقول الرازى أو الجوينى أو الايجى ... الخ . (الحشوية ، المجسمة ، النابته ، مثبتو الجهة ، القائلون بأن الحوادث تحل فى الله ... الخ)[1] .

إن الأجوبة كلها بدهية ولكن ماذا نصنع وقد أبتلينا بمن ينكر البديهيات .

أيهما الفرقة الناجية ؟

قد أوضحنا فيما سبق أن أهل السنة والجماعة والأشاعرة فرقتان مختلفتان ، وهذا يستلزم تحديد أيهما الفرقة الناجية ؟

وما أوضح هذا التحديد وأسهله ، لكن مكابرة بعض الأشاعرة بإدعاء أن الأشاعرة وأهل السنة والجماعة كلاهما ناج يجعلنا نبدأ بالقاء سؤال عن الفرقة الناجية :

أهى فرقة واحدة أم فرقتان ؟

والجواب : — مع بداهته لكل ذى عقل — مفروغ منه نصا ، فقد أخبر النبى ﷺ فى روايات كثيرة لحديث افتراق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة . « إنها كلها فى النار إلا واحدة » .

وما قال ﷺ ولا أحد من أصحابه ولا تابعيهم أنها أثنتان . وعليه جاء تفسير قوله تعالى : ﴿**وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل**

---

(١) ومن العجيب أن الماتريدية يخرجون الأشاعرة من أهل السنة ويدعونه لأنفسهم وهم أكثر فرقتين فى الإسلام تقارباً واشتراكاً فى الأصول .

انظر حاشية على شرح العضدية : ٣٨ .

أما ما يتعلق بالخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة فهو برمته خلاف داخل ضمن المدرسة العقلية التى هو مدرسة الهوى والبدعة ولا بأس أن يستفيد أهل السنة من ردود الأشاعرة عليهم إذا كانت حقاً .

فتفرق بكم عن سبيله﴾ أن الطريق المستقيم هو السنة والسبل هى الأهواء ، وما هو إلا طريق واحد كما خط النبى ﷺ بيده .

وعلى هذا سارت كتب الفرق ـــ السنى منها والبدعى ـــ فهى تقرر أن الفرقة الناجية واحدة ثم تدعى كل فرقة أنها هى هذه الواحدة .

بقى إذن أن يقال :

ماهى صفة هذه الفرقة وعلامتها ؟

والجواب أنه جاء فى بعض روايات الحديث نفسه ـــ من طرق يقوى بعضها بعضا ـــ إنها «ما أنا عليه وأصحابى» ومعناها قطعا صحيح ، ولا تخالف فيه الأشاعرة بل فى الجوهرة :

وكل الخير اتباع من سلف   وكل شر فى ابتداع من خلف

فنقول لهم إذن :

أكان مما عليه النبى ﷺ وأصحابه وسلف الأمة «تقديم العقل على النقل أو نفى الصفات ما عدا المعنوية والمعانى ، أو الاستدلال بدليل الحدوث والقدم ، أو الكلام عن الجوهر والعرض والجسم والحال». أو نظرية الكسب ، أو أن الإيمان هو مجرد التصديق القلبى ، أو القول بأن الله لا داخل العالم ولا خارجه ولا فوقه ولا تحته ، أو الكلام النفسى الذى لا صيغة له ، أو نفى قدرة العبد وتأثير المخلوقات ، أو إنكار الحكمة والتعليل .. إلى آخر ما فى عقيدتكم ؟

أننا نربأ بكل مسلم أن يظن ذلك أو يقوله .

بل نحن نزيدكم إيضاحا فنقول

إن هذه العقائد التى أدخلتموها فى الإسلام وجعلتموها عقيدة الفرقة الناجية بزعمكم . هى ما كان عليه فلاسفة اليونان ومشركوا الصابئة وزنادقة أهل الكتاب .

لكن ورثها عنهم الجهم بن صفوان وبشر المريسى وابن كلاب وأنتم

ورثتموها عن هؤلاء ، فهى من تركة الفلاسفة والابتداع وليست من ميراث النبوة والكتاب .

ومن أوضح الأدلة على ذلك أننا مانزال حتى اليوم نرد عليكم بما ألفه أئمة السنة الأولون من كتب فى الردود على «الجهمية» كتبوها قبل ظهور مذهبكم بزمان ، ومنهم الإمام أحمد والبخارى وأبو داود والدارمى وابن أبى حاتم ...

فدل هذا على أن سلفكم أولئك الثلاثة وأشباههم مع مازدتم عليهم وركبتم من كلامهم من بدع جديدة .

على أن المراء حول الفرقة الناجية ليس جديدا من الأشاعرة فقد عقدوا لشيخ الإسلام ابن تيمية محاكمة كبرى بسبب تأليفه «العقيدة الواسطية» وكان من أهم التهم الموجهة إليه أنه قال فى أولها : «فهذا أعتقاد الفرقة الناجية ..» .

إذ وجدوا هذا مخالفا لما تقرر لديهم من أنَّ الفرقة الناجية هى الأشاعرة والماتريدية[1] .

وكان من جواب شيخ الإسلام لهم أنه أحضر أكثر من خمسين كتابا من كتب المذاهب الأربعة وأهل الحديث والصوفية والمتكلمين كلها توافق ما فى الواسطية وبعضها ينقل إجماع السلف على مضمون تلك العقيدة .

وتحداهم ــ رحمه الله ــ قائلا :

«قد أمهلت كل من خالفنى فى شئ منها ثلاث سنين فإذا جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة .. يخالف ما ذكرت فأنا أرجع عن ذلك» .

قال : «ولم يستطع المتنازعون مع طول تفتيشهم كتب البلد وخزائنه أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه»[2] .

---

(١) انظر تفصيل المناظرة فى مجموع الفتاوى ج ٣ .

(٢) انظر المصدر السابق : ١٦٩ ، ٢١٧ .

فهل يريد الأشاعرة المعاصرون أن نجدد التحدى ونمدد المهلة أم يكفى أن نقول لهم ناصحين :

أنه لا نجاة لفرقة ولا لأحد فى الابتداع وإنما النجاة كل النجاة فى التمسك والاتباع ...

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها أن السفينة لا تجرى على اليبس

من أهل القبلة لا من أهل السنة :

تبين مما تقدم أن الأشاعرة فرقة من الثنتين وسبعين فرقة وأن حكم هذه الفرق الثنتين وسبعين هو :

(١) الضلال والبدعة

(٢) الوعيد بالنار وعدم النجاة .

وهذا مثار جدل كبير ولغط كثير ممن يجهلون مذهب أهل السنة والجماعة فى الوعد والوعيد إذ ما يكادون يسمعون هذا حتى يرفعوا عقيرتهم بأننا ندخل الأشاعرة النار ونحكم عليهم بالخروج من الملة ــ عياذا بالله .

ونحن نقول أنه لا يصح تفسير الفاظ أو إطلاقات مذهب السلف فى الوعد والوعيد إلا من خلال أقوالهم هم وعلى الذين يجهلونه أن يستفصلوا قبل أن يتسرعوا بإدعاء التكفير .

وهذا موجز لمذهب السلف فى الفاظ الوعيد ونصوصه :

(١) فمن ألفاظ الوعيد « الضلال » وهو ليس مرادفا للكفر بإطلاق إلا عند من يجهلون أوضح بدهيات العقيدة ، فإذا أطلق على أحد من القبلة فالمراد به المعصية فى الاعتقادات كما أن لفظ « الفسق » يطلق على المعصية فى الأعمال .

مع أن الضلال والفسق يطلقان على الكفر أيضا كما فى قوله تعالى : ﴿**ومن يشرك بالله فقد ضل ضلالا بعيدا**﴾ . وقوله : ﴿**ولقد أنزلنا إليك آيات بينات وما يكفر بها إلا الفاسقون**﴾ .

لكن إذا كانت كلمة الكفر نفسها تطلق فى الأحاديث ولا يراد بها الكفر الأكبر المخرج من الملة كما فى قوله ﷺ فى الصحيح : «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر» فكيف بلفظتى الفسق والضلال اللتين دون ذلك فى الوعيد .

والقرآن ـــ على الصحيح ـــ لم يأت فيه إطلاق الكفر إلا على الكفر الأكبر المخرج من الملة ، أما الضلال فورد فيه بمعنى الانحراف عن الحق والصواب مطلقا غير وروده بمعنى الكفر كما سبق .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿**ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبينا**﴾ . ومعلوم أنه ليس كل عاص كافرا .

وقوله تعالى عن أصحاب الجنة المذكورين فى سورة القلم : ﴿**فلما رأوها قالوا أنا لضالون**﴾ . وهم لم يشهدوا على أنفسهم بالكفر .

وقوله تعالى : ﴿**أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى**﴾ . أى تخطىء فتذكرها الأخرى .

والحاصل أن قولنا أن الأشاعرة فرقة ضالة يعنى أنها منحرفة عن طريق الحق ومنهج السنة ولا يعنى مطلقا خروجها عن الملة وأهل القبلة وهذا يتضح بالفقرة التالية :

(٢) نصوص الوعيد ومنها قوله ﷺ : «**كلها فى النار إلا واحدة**» لها منهجها المنضبط فى مذهب السلف عند الإطلاق وعند التعيين .

فنحن نعلم جميعا أن الله توعد قاتل النفس التى حرم الله والزانى وآكل مال اليتيم بالنار بصريح القرآن لكن هل يعنى هذا ، أن كل قاتل وزان وآكل مال يتيم يدخل النار قطعا وأننا لو رأينا أحدا منهم بعينه يجوز لنا أن نعتقد دخوله النار ؟

ليس هذا من مذهب السلف أبدا ، وإنما مذهب السلف أن هذه النصوص تبين وتقرر حكم من فعل هذه الذنوب أما تحقق هذا الحكم فيه وتطبيق الوعيد

وتنفيذه فيه فهو متوقف على شروط لابد من تحققها وموانع لابد من إنتفائها[1] .

فقد يقتل الرجل نفسا مؤمنة متأولا مجتهدا ــ كما كان من اقتتال الصحابة رضى الله عنهم ــ ويكون هذا الذنب فى حقه مثل النقطة السوداء فى بحر من الحسنات وأعمال التقوى .

وقد يقتله ظالماً معتديا وليس له رصيد من الخير يكفر عنه هذا الجرم .

فليس هذان عند الحكيم الخبير سواء وليس حكمهما فى مذهب السلف واحدا .

وكذلك الفرق بين زان ، وزان ، شارب خمر وآخر ، وسارق وسارق ، وآكل مال يتيم ومثله ...

وقد صح عن النبى ﷺ لعن شارب خمر ومع هذا صح عنه النهى عن لعن الصحابى الذى شربها وجلده الحد فلعنه بعضهم فنهاه وشهد له بأنه يحب الله ورسوله .

فحب الله ورسوله فى هذا المعين مانع من تحقق الحكم المطلق فيه وهو الوعيد لشارب الخمر فى الدنيا والآخرة .

وهكذا معاملة أهل القبلة فى مجال العقيدة .

فإن أصحاب المناهج والفرق البدعية منهم من هو على الحد الأدنى منها وله مع ذلك علم وعبادة وجهاد وإخلاص فى نصرة الدين ومنهم من يكون رأسا فى البدعة داعيا إليها بقصد وسوء نية بل وربما تكون هذه البدعة مجرد ستار لعقائد أخبث يضمرها فى نفسه .

فمع أشتراك هذين فى أصل المنهج وشمول الأسم لهما معا وتناول الوعيد المطلق لكل منهما يظل الفرق بينهما حقيقة قائمة لاشك فيها .

---

(١) انظر تفصيل ذلك فى مجموع الفتاوى : ١٢/٤٧٩ ــ ٥٠١ .

فالمنهج له حكمه والأفراد كل بحسب حاله وتقويم الفكرة فى ذاتها غير تقويم حامليها كل على حدة .

حتى منهج السلف نفسه يتفاوت أصحابه فيه جدا فمنهم من هو فى غاية التمسك به قولا وعملا وإعتقادا ودعوة ومنهم من هو على الحد الأدنى منه .

بل نحن نقول أن بعض المتسبين أو المنسوبين إلى مناهج بدعية ليس منهم أصلا ولكنه متوهم يحسب أنهم على الحق وأن الانتساب إليهم لا ضير فيه مع أنه لا يوافقهم فى مذهبهم لو عرفه حق معرفته أو أنهم مخطئون فى نسبته لمذهبهم ولو فتشنا لما وجدنا فيه مما يدعون شيئا .

ولهذا كانت هذه الأمة ــ ولله الحمد ــ أكثر أهل الجنة مع أن الفرقة الناجية منها واحدة فقط ، وما هذا إلا لأن المعدودين حقا من الفرق الثنتين وسبعين لا يساوون بالنسبة لسلف الأمة وخلفها إلا نزرا يسيرا أما من أتبعهم عن جهل أو خطأ أو حسن نية أو تأثر بهم دون أن يشعر فله حكم آخر[1] . والله تعالى حكم قسط ورحمته أوسع وفضله أعظم .

والحاصل أن أحكام الآخرة ومنازل الناس فيها خاضعة لأمر أحكم الحاكمين وأعدلهم ، أما نحن فى الدنيا فمأمورون أن نحكم على كل منهج أو فرد بما حكم الله به عليه من غير إفراط ولا تفريط ونتقيد بالضوابط التى جاءت فى مذهب السلف .

قال شيخ الإسلام ــ رحمه الله ــ فى مناظرته للأشاعرة والماتريدية أثناء المحاكمة التى أشرنا إليها :

فأجبتهم عن الأسئلة :

بأن قولى إعتقاد الفرقة الناجية ، هى الفرقة التى وصفها النبى ﷺ بالنجاة حيث قال : «تفترق أمتى على ثلاث وسبعين فرقة ، اثنتان وسبعون فى النار وواحدة فى الجنة» وهى من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابى .

---

(١) انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة الكلام عن حديث ٢٠٤ .

فهذا الإعتقاد (يعنى ما فى الواسطية) هو المأثور عن النبى ﷺ وأصحابه ـــ رضى الله عنهم ـــ وهم ومن أتبعهم الفرقة الناجية . فأنه قد ثبت عن غير واحد من الصحابة بالأسانيد أنه قال الإيمان يزيد وينقص ، وكل ما ذكرته فى ذلك فإنه مأثور عن الصحابة بالأسانيد الثابتة لفظه ومعناه وإذا ـــ خالفهم من بعدهم لم يضر فى ذلك ـــ

ثم قلت لهم : وليس كل من خالف فى شىء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكا . فإن المنازع قد يكون مجتهدا مخطئا يغفر الله خطأه . وقد لا يكون بلغه فى ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة ، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته .

بل موجب هذا الكلام أن من اعتقد ذلك نجا فى هذا الاعتقاد ، ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجيا ، كما يقال من صمت نجا»[1] .

وقال فى الإيمان :

«وكذلك سائر الثنتين وسبعين فرقة ، من كان منهم منافقا فهو كافر فى الباطن ، ومن لم يكن منافقا بل كان مؤمنا بالله ورسوله فى الباطن لم يكن كافرا فى الباطن وإن اخطأ فى التأويل كائنا ما كان خطـؤه وقد يكون فى بعضهم شعبة من شعب النفاق ولا يكون فيه النفاق الذى يكون صاحبه فى الدرك الأسفل من النار .

ومن قال : أن الثنتين وسبعين فرقة كل واحد منهم يكفر كفراً ينقل عن الملة فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع الصحابة ـــ رضوان الله عليهم أجمعين ـــ بل وأجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة ، فليس فيهم من كفر كل واحد من الثنتين وسبعين فرقة ، وإنما يكفر بعضهم بعضا (من تلك الفرق) ببعض المقالات ، كما قد بسط عليهم فى غير موضع»[2] . ولهذا نجد أن من كفر الجهمية من السلف مثل ابن المبارك ووكيع أخرجوهم من الثنتين وسبعين فرقة وألحقوهم بالسبئية والغرابية وأشالها .

(١) مجموع الفتاوى : ٣/١٧٩ .　(٢) ص ٢٠٦ .

وحتى فى المناهج الجامعية نجد أن كليات أصول الدين مثل كليتى مكة والمدينة حاليا تفصل بين الفرق الخارجة عن الإسلام وبين الفرق الأخرى .

فالأمر واضح لا لبس فيه إلا عند المعاندين أو المعذورين من غير المتخصصين . وكيف يكون عند الأشاعرة لبس فى موقف أهل السنة والجماعة منهم وهم يقفون نفس الموقف من المعتزلة فهم يصفونها بالضلال فى كتبهم ولا يقولون أن هذا يعنى إخراجهم من الملة فمن حقنا أن نلزمهم من واقع كتبهم .

وإذا تقرر هذا تبين أنه لا مبرر لمطالبة الأشاعرة بإدخالهم فى أهل السنة والجماعة بدعوى أن هذا يجنبهم تهمة الخروج من أهل القبلة لأن ذلك يعنى هدم هذه القاعدة كلها إذ لو أدخلناهم لأدخلنا غيرهم حتى لا يبقى من تلك الفرق الثنتين وسبعين فرقة إلا دخلت .

وهذا ليس فى أيدينا ولا فى يد بشر إنما نحن متبعون لا مبتدعون .

أما باب الدخول الحقيقى فمفتوح على مصراعيه فمن الذى منعهم أن يرجعوا إلى عقيدة أهل السنة والجماعة التى هى عقيدة القرون الثلاثة والأئمة الأربعة وسائر أئمة الهدى فى هذه الأمة المعصومة ؟

وهذا خير لهم فى الدنيا والآخرة من بقائهم على بدعتهم وتفاخرهم بأنهم أقرب الفرق لأهل السنة والجماعة وقد سمعت هذا التفاخر من بعضهم — فعجبت لمن يعرف الحق ويفتخر بقربه منه ثم لا يكون من أهله ودعاته .

ولكن لله فى خلقه شؤون ..

وأخيرا .. كلمة التوحيد أساس توحيد الكلمة :

ونأتى أخيرا إلى الشعار الذى اتخذه القوم ستارا للطعن فى عقيدة السلف سرا وجهرا حتى إذا قام أحد يرد عنها السهام صاحوا فى وجهه : « لا تفرق كلمة المسلمين ، إن وحدة الكلمة أهم من هذه القضايا ، لماذا تثير خلافات عفى عليها الزمان واندثرت ؟ لماذا الاهتمام بالقشور والشكليات ؟

والحق أنه لو سكت كل أعداء الحق عن محاربته ــ ولن يسكتوا أبدا ــ لما جاز لنا أن نسكت عن بيانه للناس ودعوتهم إليه فكيف يجوز أن نسكت وهو يحارب والذى يطالبنا بالسكوت هو المحارب المهاجم .

هذه الأمة الممزقة المقطعة الأوصال يراد منا أن نسكت عن بيان طريق الخلاص لها وندعها تتخبط فى ظلمات البدع حتى لا نفرقها بزعمهم . وكأنهم القوم لا يعلمون ما الذى فرقها بعد أن كانت مجتمعة . إن دعوى تقديم توحيد الكلمة على كلمة التوحيد مصادمة للحق من جهة ولسنن الله فى الحياة من جهة أخرى :

وامام القائلين بها خياران لا ثالث لهما :

(١) إما أن يلتزموا تعميم هذا الحكم على كل من انتسب للإسلام وعليه فلا يجوز أن نثير أو نبحث خلافا أو نكتب ردا على أى فرقة تدعى الإسلام كالقاديانية والبهائية والدروز والنصيرية والروافض والبهرة والصوفية الحلولية وسائر الطوائف الكافرة بل ندعوها جميعا إلى جمع الصف ووحدة الكلمة لمحاربة الشيوعية والصهيونية وما منها إلا من هو مستعد لذلك إن صدقا وإن كذبا .

ومن لوازم هذا ــ على كلامهم ــ حرق أو اخفاء كتب عقيدة الأشاعرة لأنها تثير الخلاف مع المعتزلة وغيرهم فهى إذن تمزق الصف وتشتت الكلمة بل هى كما يعلم الصابونى وأمثاله تشتم أهل السنة والجماعة وهم أكثر المسلمين ، ومما يجب إعدامه أيضا مقالات الصابونى نفسها لأنه كرر فيها حكمه بالتضليل للخوارج والرافضة وهذا بلا شك يغضب الشيعة والأباضية فهو ــ على كلامه ــ قد فرق كلمة المسلمين أيما تفريق !!

(٢) وأما أن يقولوا : كلا ، لا يعم هذا الحكم كل المنتسبين للإسلام بل لابد من بيان كفر وضلال تلك الفرق وليس فى ذلك تفريق ولا تمزيق ، وإنما نريد توحيد صف أهل السنة والأشاعرة أو الفرق التى ليست ضالة ولا منحرفة !!

فنقول لهم حينئذ :

أولا : قد نقضتم قاعدتكم بأنفسكم فلا ترفعوا هذا الشعار إلا مقيدا مشروطا إن كنتم صادقين ، لكن أخبرونا بأى معيار من معايير العدل تريدون السكوت عن أثارة الخلاف مع هذه وتحكمون بعدم ضلالها ووجوب اثارته مع تلك وتحكمون بضلالها ، أنهاجم الأباضية ونتآخى مع الرافضة مثلاً أم العكس ؟ أو نشنع على الرافضة ونصمت عن الصوفية ؟ أم ماذا ؟ ما هو المعيار ؟ وهل هناك حقاً فرق غير ضالة فأخبرونى ما هو الضلال إذن ؟ ..

قد تقولون : «نتعاون جميعا فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا فيما أختلفنا فيه» .

فنقـول :

أنه ما من فرقة ظهرت على الأرض تدعى الإسلام إلا ونحن متفقون معها على أشياء ومختلفون على أشياء ، حتى القاديانية نتفق معها على الإيمان بالله وصحة نبوة محمد ﷺ والإيمان بالآخرة وتعظيم القرآن ، وهم يعلنون محاربة الشيوعية والصهيونية . وغير ذلك ، فإذا عذر بعضنا بعضا فيما أختلفنا فيه مثل نبوة أحمد القاديانى ونسخ شريعة محمد ﷺ ونحوهما ، فماذا تكون النتيجة ؟ وهل ترضون ذلك أم نعود من جديد للمطالبة بالمعيار الذى به نرد القاديانية ونقبل غيرها مع اشتراك الكل فى أصل الضلال والإنحراف .

إن سلمتم أن كل ضال لابد من بيان ضلاله وأن المسلمين لن يجتمعوا إلا على الحق فقد بينا لكم ــ وما نزال مستعدين لمزيد بيان ــ أن الأشاعرة فرقة ضالة عن المنهج الصحيح ، فهاهى ذى إذن الفرصة الذهبية لتوحيد المسلمين ، وهى أن يعلن الأشاعرة فى كل مكان رجوعهم إلى مذهب السلف ومنهج الحق وحينئذ يتحقق هذا الحلم الرائع الجميل .

فإن لم تفعلوا فاعلموا أن غيركم أبعد عن الإجابة لأنكم أنتم أقرب الفرق إلينا وترفضون فما بالكم بالبعيدين ، فلا تناقضوا أنفسكم إذن وترفعوا شعار الوحدة وأنتم أول من يعاديه ويأباه ، وتعلمون منافاته لسنة الله فى المبتدعة والزائغين الذين أشربوا فى قلوبهم البدعة بضلالهم . وأعلموا أن هذا الشعار أن صلح فى موقف سياسى أو حركى معين فهو عن المبادىء والأصول أبعد شىء .

ثانياً : أن دعوتمونا إلى أن نتحد نحن وأنتم فقط ضد سائر الفرق كالخوارج والرافضة وغيرها وضد الشيوعية ومن شايعها قلنا قد سهل الخطب إذن ، لكن لابد لكم من بيان منطلق التوحيد وموقعه وذلك بأن تلتزموا بوضوح بأحد قولين .

(١) إما إنكم أنتم وحدكم أهل السنة والجماعة ولكن تقبلون التوحد معنا تنازلا وتفضلا على ما فينا بزعمكم من « تشبيه وتجسيم وحشو وكفر وضلال » .

(٢) وإما أنكم لستم من أهل السنة والجماعة ولكن تريدون التوحد معنا طالبين منا التنازل والتفضل بقبولكم على ما فيكم من بدعة وضلالة .

فإذا حددتم أحد الموقعين أمكن بعد ذلك عرض موضوعكم إما على أصول العقيدة وقواعدها أن أخترتم الأول وإما على ضوابط المصلحة وحدودها الشرعية أن أقررتم بالآخر فأمامكم الخيار وأنا لفى الانتظار .

أما أن نظل نحن وأنتم مختلفين متصارعين منذ أيام أحمد بن حنبل وابن كلاب ثم أيام البربهارى والأشعرى ثم أيام الشريف أبى جعفر وابن القشيرى ثم أيام عبدالقادر الجيلانى وأبو الفتوح الاسفرائينى ثم أيام شيخ الإسلام والسبكى ثم أيام محمد بن عبد الوهاب ومعاصريه منكم ، ثم أيام المعلمى والكوثرى ثم أيام الألبانى وأبى غدة وأخيرا إلى الفوزان والصابونى ...

وبعد هذا كله ومعه تقولون أننا وإياكم فرقة واحدة ومنهج واحد فهذا ما لا يعقله عقل ولا يصدقه تاريخ .

غير أننا لابد أن نذكر بحقيقة كبرى هى أن النبى ﷺ قد قال : «**ستفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة**» وهذا الخبر الصادق لا يمكن معه أختصار الفرق إلى سبعين ولا إلى سبع فضلا عن واحدة فالخير إذن كل الخير أن يبحث الإنسان عن الحق ويعتقده ويدعو إليه وإن خالفته الدنيا كلها وأن يجتنب الضلال ويدعو إلى نبذه ولو داهنه أصحابه كلهم ، هذا هو الذى سار عليه رسل الله وأمر به الله فلا تصادموا سنة الله وتخالفوا منهج رسله والحمد لله رب العالمين ...





الفهرست

صدر حديثاً

شرح
العقيدة الواسطية
لابن تيمية

تأليف

محمد بن صالح العثيمين

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

مكتبة العلم

١٠ ش الشيخ علي الخياط . خلف مسرح الجمهورية . القاهرة